وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر للفترة 2001-2021

إعداد الطلبة :
- عبيد عدنان
- فطحيزة عمارة بن سالم
- كرشو المعتز بالله

إشراف الأستاذ :
نصير أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

د.ابراهيم وصيف غدير ابراهيم	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-	رئيسا
اد.أحمد نصير	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-	مشرفا ومقررا
د.عادل كدودة	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-	مناقشا

السنة الجامعية : 2022- 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر للفترة 2001-2021

إعداد الطلبة :
- عبيد عدنان
- فطحيزة عمارة بن سالم
- كرشو المعتز بالله

إشراف الأستاذ :
نصير أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

د.ابراهيم وصيف غدير ابراهيم	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-	رئيسا
اد.أحمد نصير	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-	مشرفا ومقررا
د.عادل كدودة	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي-	مناقشا

السنة الجامعية : 2022- 2023

قال تعالى

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾

[الحجرات: 13]

ملخص

إن البنك المركزي له أهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه مهمة الإصدار النقدي ،ومهمة إدارة السياسة النقدية لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك ،ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2001 – 2021) ،وتوصلنا الى أن السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي تلعب دور المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي من خلال تحكمها في العرض النقدي باستخدام أدوات ووسائل السياسة النقدية التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى ضبط عرض النقود بما يتماشى والنشاط الاقتصادي ،وكذا تحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة .وقد تم إسقاط هذه الجوانب على الاقتصاد الجزائري وخلصنا الى أن بنك الجزائر ركز بشكل كبير على إستخدام أداة الإحتياطي الإجباري إلى جانب أداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة ،وكذا أداة إسترجاع السيولة للتحكم بشكل فعلي في إمتصاص فائض السيولة ،كما تميز عرض النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة بالنمو المتزايد والمستمر في معدلاته مع إرتباط هذا النمو والتغيير في مقابلات الكتلة النقدية وبالأخص مقابل الموجودات الخارجية التي إحتلت الصدارة في إنشاء النقود في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : السلطة النقدية ،عرض النقود في الجزائر ، السياسة النقدية ، مقابلات الكتلة النقدي

Abstract

The Central Bank has great importance in the state in terms of assuming the task of issuing money, and the task of managing monetary policy because it has supervisory authority over banks, and we aim through this study to know the role played by the monetary authority in controlling the money supply in Algeria (2001-2021), and we f ound that the monetary authority represented by the Central Bank plays the role of the main engine of economic activity through its control of the money supply using monetary policy tools and means that aim directly or These aspects have been projected on the Algerian economy and we concluded that the Bank of Algeria focused heavily on the use of the compulsory reserve instrument along with the interest-bearing deposit facility instrument, as well as the liquidity recovery tool to effectively control the absorption of excess liquidity, and the money supply in Algeria during the study period was characterized by increasing and continuous growth in its rates with the correlation of this growth and The change in the corresponding monetary mass, especially against external assets, which occupied the forefront in the creation of money in Algeria

Keywords : Monetary Authority , Money Supply in Algeria , Monetary Policy , Monetary Mass Interviews

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب العمل إلا بشكرك وحمدك نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وبالأخص الأستاذ الدكتور المشرف" نصير أحمد" على توجيهاته القيمة وإرشاداته الصائبة الذي لم يبخل علينا بها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرين والى كل أساتذتنا الكرام ، جزاكم الله ألف خير.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه
ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.
كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال تساندني، من إخوتي وأخواتي
وزوجتي وأبنائي
وإلى رفاق المشوار الذين قاسموني لحظاته رعاهم الله ووفقهم
إلى كل زملاء قسم نقدي وبنكي وجميع دفعة 2023 جامعة الشهيد حمة
لخضر بالوادي.
إلى كل من كان لهم أثر في حياتي وإلى كل من ساندني في دربي وكان له
الأثر الطيب في مسيرة حياتي
شكرا للجميع أدامكم الله السند الثابت والدائم.

عدنان عبيد

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن
وفى أما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية
بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى
الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما وأدامهما
نورا لدربي.
والى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال تساندني،
من زوجتي وابنتي الغالية الكتكوتة سر سعادة بيتي نهال
واخوتي واخواتي، وإلى رفقاء المشوار الدراسي رعاهم
الله ووفقهم :عدنان، المعتز بالله، إلى كل زملاء قسم نقدي
وبنكي وجميع دفعة 2023 جامعة حمه لخضر بالوادي.
إلى كل من كان لهم أثر في حياتي وإلى كل من ساندني في
دربي وكان له الأثر الطيب في مسيرة حياتي
شكرا للجميع أدامكم الله السند الثابت والدائم.

فطحيزة عمارة بن سالم

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

كرشو المعتز بالله

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص الدراسة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الاول : الاطار النظري	
تمهيد	2
المبحث الأول: الخلفية النظرية للسياسة النقدية	3
المطلب الأول: عموميات حول السياسة النقدية	3
المطلب الثاني: العرض النقدي	17
المطلب الثالث: المعروض النقدي ومقابلاته	25
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	40
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالسياسة النقدية	40
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالعرض النقدي	44
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بعلاقة السياسة النقدية بالعرض النقدي	49

المطلب الرابع: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية	52
خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني : الاطار التطبيقي	
تمهيد	**54**
المبحث الأول: بنك الجزائر وتقاريره	**54**
المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر	**55**
المطلب الثاني : المعروض النقدي ومقابلاته وكيفية تحديده	**57**
المطلب الثالث: أدوات واهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2014-2020	**59**
المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر	**61**
المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي في فترة السبعينات	**61**
المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2019-/2020)	**63**
المطلب الثالث: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينات	**64**
المبحث الثالث: دورالسياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي في الجزئر	**67**
المطلب الاول: دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر من خلال التحكم في معدل التضخم	**67**
المطلب الثاني: تطور أدوات ووسائل السياسة النقدية في الجزائر	**69**
خلاصة الفصل	**73**
خلاصة	**94**
الخاتمة العامة	**96**
قائمة المراجع	**100**

فهرس الاشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الميزانية المختصرة لقطاع البنوك التجارية	28
(2-1)	الميزانية المختصرة للبنك المركزي	28
(3-1)	ميزانية الاقتصاد(الجهاز المصرفي)	29
(4-1)	عملية اشتقاق النقود	36
(5-1)	اشتقاق النقود في حالة التسرب النقدي	38
(1-2)	تطـور حجـم الكتلـة النقديـة فـي الجزائـر خالـل الفتـرة(2016-2000)، الوحدة (مليار دينار)	71
(2-2)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	74
(3-2)	تطور معدل احتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	76

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
(1-2)	تطور المجاميع النقدية M 1وM 2في الجزائر خلال الفترة(2016-2000)	71
(2-2)	يوضح نسبة معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	75
(3-2)	يوضح نسبة معدل احتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2014- 2020)	77
(4-2)	يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 1982	81
(5-2)	يمثل النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب قانون 86 – 12 عام 1986	83

مقدمة

مقدمة عامة

تمثل النقود الأداة التي ابتكرها الانسان للتغلب على صعوبات المقايضة، وتطور دورها وتعددت وظائفها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، وأصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف المختصين الاقتصاديين نظرا لأهميتها في تمويل التنمية كمنشط ومثبط في النشاط الاقتصادي، ولكن كمية هذه النقود لا تكون بطريقة عشوائية وانما بصفة مضبوطة وبكمية لاتضر الاقتصاد، أي لاتؤدي الى تضخم أو كساد، مما استوجب وجود هيئة تقوم بالسهر على تحديد حجم النقود، والمتمثلة في السلطة النقدية التي تهتم بتنظيم عرض وتداول النقود لتحقيق اهداف اقتصادية معينة، وهذا ماينطبق على عمل السياسة النقدية.

وتعد السياسة النقدية صاحبة الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي منذ فترة طويلة، إلى ان ظهرت الأفكار الكينزية بعد أزمة الكساد الكبير عـام 1920 م، والتي تؤمن أن السياسة المالية تعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في العقود التالية، حتى تفاقمت العديد من المشكلات التي ارتبطت بالتدخل المفرط للدولة وتنحية السياسة النقدية ما ادى إلى التحول الى المدرسة النقدية الحديثة التي يتزعمها الاقتصادي الامريكي (ميلتون فريدمان)، وبذلك وضعت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينات – مرة أخرى – مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية.

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية التي تقف اعلى هرم النظام النقدي وكذا قمة الجهاز المصرفي فهي تعمل على مراقبة النشاط الاقتصادي وذلك من خلال السلطة التي خولتها لها الدولة، وبذلك فهي تحتل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهذا بخلاف الحال عن البنوك التجارية .

أما عن الجزائر فهي كباقي الدول، ومنذ استقلالها وعبر الاصلاحات التي المختلفة التي شهدتها، سعت لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال السياسة النقدية، بمعنى آخر العمل على ضبط المعروض النقدي للوصول الى تحقيق أهداف إقتصادية أخرى، كالتحكم في التضخم، او اجتماعية مثل القضاء على البطالة.

ولدراسة موضوع دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي يتوجب طرح الاشكالية التالية :

– مامدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر للفترة (2001–2021) ؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي ارتأينا الى طرح جملة من الاسئلة الفرعية التالية :

1. ماهي المضامين المتعلقة بالسياسة النقدية والعرض النقدي ؟
2. ماهو دور السلطة النقدية في ضط المعروض النقدي ؟

3. هل للبنك المركزي قيود تحدد إصداره للنقود في الجزائر؟

4. ماهي تطورات السياسة النقدية في الجزائر؟

فرضيات البحث :

1. تتمثل مضامين السياسة النقدية في الاجراءات التي تتخذها الدولة ؛

2. تساهم السلطة النقدية في التأثير على المعروض النقدي ؛

3. البنك المركزي يصدر النقود بحرية وبلا قيود ؛

4. عرفت السياسة النقدية جملة من التغييرات .

أسباب اختيار الدراسة

1. الموضوع يتماشى مع التخصص ؛

2. إبراز دور السياسة النقدي في تحديد كمية النقود المناسبة للحياة الاقتصادية ؛

3. نظرا لاهمية النقود في الحياة الاقتصادية ومساهمة السياسة النقدية في التحكم في عرضها .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم دراسة تحليلية عن موضوع السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، واعتباره موضوعا يمس جانبا هاما من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات.

أهداف الدراسة

1. معرفة فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي والأدوات المستعملة في ذلك ؛

2. تقييم آداء السياسة النقدية في الجزائر ؛

3. إبراز تطورات المعروض النقدي في الجزائر.

المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الموضوع المدروس الإلمام بكل جوانبه اقتضى الأمر الاعتماد على:

- المنهج التاريخي: من خلال تتبع مسار الاقتصاد، وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

- المنهج الوصفي : من خلاله سنستعرض ماهية السياسة النقدية والعرض النقدي.

- المنهج التحليلي: من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية من البحث المتعلق بالكتلة النقدية، مكوناتها، مقابلاتها.

كما استخدمنا مجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في :

– مجموعة من القوانين والتشريعات.

–أدوات التحليل الإحصائي، كالجداول، الأشكال البيانية.

حدود الدراسة

– المكان : تم تحديد الحيز الجغرافي للدراسة في الجزائر .

– الزمان : حددت فترة الدراسة مابين 2001 – 2021 وذلك بالنسبة لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر.

هيكل الدراسة

للاجابة على الاشكالية المطروحة اعلاه قمنا بتقسيم البحث الى فصلين بعد المقدمة كالتالي :

الفصل الاول تناولنا فيه الاطار النظري للسياسة النقدية المبحث الاول بعنوان الخلفية النظرية للسياسة النقدية والمبحث الثاني استعرضنا فيه الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الجانب التطبيقي للدراسة وانقسم الى مبحثين المبحث الاول بعنوان الجزائر وتقاريره والمبحث الثاني فتناولنا فيه مسار السياسة النقدية في الجزائر،

المقارنة بين الدراسة الحالة و الدراسة السابقة

سنحاول من خلال هذه النقطة في مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية والجدول الموالي يوضع أهم الفرو قات

الجدول (2–2) يبين مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

	دراسة الحالية	**دراسة السابقة**
من حيث الزمان و المكان	جرت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم جامعي2023/2022 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت على دولة الجزائر	تمت الدراسات في بيئة عربية وأجنبية وكانت في السنوات ما بين 2020/1990م
من حيث العينة	تناولنا في هذه الدراسة الإقتصاد الجزائري كعينة أو نموذج للدراسة	تناولت الدراسات السابقة عينات مختلفة أقل وأكبر من الدراسة الحالية

من حيث المتغيرات الدراسة	تناولت الدراسة متغير مستقل هو السياسة النقدية والمتغير التابع وهو العرض النقدي	تناولت الدراسات السابقة متغيرات تابعة مختلفة لكن كل الدراسات اعتمدت على السياسة النقدية كمتغير مستقل
من حيث أبعاد متغيرات الدراسة	تناولت الدراسة إبعاد السياسة النقدية من خلالل أدواتها المباشرة والغير المباشر	تناولت أبعاد مختلفة لكل المتغيرات التابعة بينما كان المتغير المستقل هو السياسة النقدية وإبعاده
من حيث الهدف	هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز كفاءة وقدرة أدوات السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه	هدفت معظم الدراسات السابقة إلى إبراز دور وكفاءة السياسة النقدية في ضبط بعض مؤشرات القتصادية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الدراسات السابقة

الفصل الاول

الاطار النظري

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلا خصبا لكثير من البحوث والدراسات، وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزء أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية.

ويتم اللجوء الى السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية فهي آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كتخفيض البطالة، زيادة الإنتاج، ثبات الأسعار، وهذا باستخدام العديد من الأدوات لتحقيقها.

وسنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين وهما كالتالي :

المبحث الأول : الخلفية النظرية للسياسة النقدية

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: الخلفية النظرية للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية بمثابة العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي وهذا لكونها أداة لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود، وأداة هامة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الشيء الذي يدفعنا للتطرق لدراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية.

المطلب الأول: عموميات حول السياسة النقدية

يعد تحديد التعاريف والمفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية نوردها فيما يلي:

أولا: تعريف السياسة النقدية

التعريف الاول : تعريف الأستاذ الدكتور **عبد المطلب عبد الحميد** السياسة النقدية "بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم . مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة[1]"؛

التعريف الثاني : يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني[1]؛

التعريف الثالث: يرى (Prather) "بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة[2]"؛

التعريف الرابع: وهي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية[3]؛

التعريف الخامس: وتعبر السياسة النقدية عن الإجراءات التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **أساسيات الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004،ص 283.

[2] زكريا الدوري، يسرى السمرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري، عمان، الاردن،2013،ص185

[3] خراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000،ص، 143

[4] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**،، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية،2006، الجزائر، ص، 53.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية بانها القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية وكذا ضبط عرض النقود بما يتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين .

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

إن التحكم في وسائل الدفع وتنظيمها في المجتمع تحتل أهم أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد، فالمصرف المركزي بإمكانه امتصاص النقود الزائدة عن احتياجات التداول أو عمليات التمويل وبإمكانه أن يوفر أرصدة نقدية جديدة، فالأوضاع الاقتصادية المختلفة تجعله يتخذ إجراءات نقدية مناسبة تتفق والأهداف الاقتصادية المرجوة.

1. الادوات المباشرة للسياسة النقدية (الادوات الكيفية)

يقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمس مباشرة عرض النقد، أو بمعنى حائزي النقد فهي تتعلق بكمية النقد المتداول واهمها [1]:

1.1 تأطير الائتمان: وهو اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل

البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة وفي حال الاخلال بهذه الاجراءات يعرض البنك لعقوبات تتباين من دولة الى أخرى[2].

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار اجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح[3] تكون سياسة تأطير القروض إجبارية[4]، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض،

---

[1] الشيخ احمد ولد الشيباني، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي**، دراسة حالة، موريتانيا، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013،2012، ص14،15.

[2] قدي عبد المجيد، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، 20،الجزائر،ص 81

[3] في الاقتصاد التضخم المفرط أو التضخم الجامح، هو أحد أنواع التضخم الذي يحدث نتيجة زيادة عرض النقد في السوق، مما يؤدي لانخفاض قيمتها الشرائية .

[4] وسام ملاك، **النقود والسياسة النقدية الداخلية**، دار المنهل للطباعة والنشر، 2000، لبنان، ص256.

استخدم هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة سنة 1948 كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات، وما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقته الضبط المطلوب للقروض وهذا يعود بما يلي[1]:

– غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.

– رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

– لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي وكذلك لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا.

2.1 السياسة الانتقائية للقرض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى أخر[2] ومن محددات هذه السياسة ما يلي:

1.2.1 إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع إستعمال معدل إعادة الخصم العادي.

2.2.1 وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع، ويستخدم للتقليل من التضخم، وطبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941، وفي فرنسا كان الحد الأدنى للدفعة المقدمة على مشتريات التقسيط لبعض السلع الاستهلاكية في 1969 أما في الجزائرفقد تم الغاؤه تماما سنة 1970، لاستغلالها في الجانب الإنتاجي.

3.2.1 التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات إقتصادية مختلفة: لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على خلال النصف الأول من

---

[1] وسام ملاك،**النقود والسياسة النقدية الداخلية**، مرجع سابق، ص256.

[2]Michellede mourgues , **la monnaie, système financière et théorie monétaire**, 3ème édition ,Economica , 1993 , France, p238.

السبعينات[1]، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما.

4.2.1 هوامش الضمان المطلوبة: ويكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة سواء بالزيادة أو بالنقصان[2]، وفي المقابل هناك هوامش الاقتراض التي تمثل النسبة المئوية من قيمة الاوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين، فإذا كان هامش الاقتراض يقدر ب 45% من قيمة الاوراق المالية في الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمة 45 %الباقية و55 % يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع هامش الضمان إلى 65% مثلا أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35 % مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، ويحدث العكس في حالة الكساد.

كذلك يمكن اضافة محددات اخرى كرقابة الائتمان العقاري، وتحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان وكذلك متطلبات الايداع المسبق مقابل الاستيراد، غير انه هناك انتقادات يمكن توجيهها لهذه السياسة ومنها[3]:

_عدم ضمان توجه القروض الممنوحة نحو للقطاعات المعنية

_صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه

_ قد تميز هذه السياسة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة

_إستعمال المقترضيين للأموال المقترضة في الإنفاق غير المرغوب

كتقييم للأدوات الكيفية (المباشرة) يمكننا القول بشكل عام بأنها تستخدم لتجنب التأثيرات الشاملة وغير المرغوب فيها التي تنجم عن إستعمال الأدوات الكمية التي لا تميز بين القطاعات، فتأتي الأدوات الكيفية لتقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها.

---

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية(المفهوم والاهداف والادوات)**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005،القاهرة، مصر، ص158.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، الطبعة الثانية، دار الشهاب، 1986، الجزائر، ص142

[3] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص142.

2. الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية،[1] من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من: سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتغير نسبة الاحتياطي القانوني والتي نخصص لكل واحدة منها عنصرا للتفصيل.

1.2 سياسة معدل إعادة الخصم[2] : تتفرع سياسة معدل إعادة الخصم الى ثلاث نقاط وهي: ماهية سياسة معدل إعادة الخصم وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

1.1.2 ماهية سياسة معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات[3]، ويعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم مالديها من أوراق تجارية والتي سبق وأن خصمتها للغير[4]، وعليه يمثل سعر معدل إعادة التمويل الرسمي من طرف بنك الإصدار[5].

2.1.2 تأثير معدل إعادة الخصم: يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الاقراضية للبنوك، فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر

---

[1] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، 2008،الاسكندرية، مصر، ص202.

[2] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق،ص87.

[3] عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الحامد، 2004، الاردن، ص397.

[4] سليمان مجدي، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2002، الاقاهرة،ص107.

[5] MICHELLE de mourgues, la monnaie – **système financière et théorie monétaire**, 3eme édition, Economica, 1993, p 312.

فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان أما عندما يلجأ إلى التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في زيادة حجم الائتمان، وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم والائتمان يشكلان علاقة عكسية فيما بينهما[1].

3.1.2 :فعالية معدل إعادة الخصم: بدأت درجة فعالية أداة معدل إعادة الخصم تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى،ولكن خلال الحرب العالمية الثانية انسحبت سياسة معدل الخصم إلى الوراء وهذا الانخفاض في درجة الفعالية يعود إلى جملة من الأسباب وهي :

- إن معدل إعادة الخصم كان ينظر إليه على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تأخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث، بحيث أن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج، وأن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة تكون في مجال محدود وهذا ما يقلل من فعالية هذه السياسة[2].

- تطور الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد، وإستعمال تقنيات أخرى وهذا ما أدى ضيق نطاق استخدام الكمبيالات.

- لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا يتغير ارتفاعا وإنخفاضا عندما ترفع أو تخفض البنوك معدل الخضم وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل الخصم إنما جاء ليكون على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق. ومما تقدم إن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها: مدى اتساع سوق النقد بصفة عامة وسوق الخصم بصفة خاصة، ومدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل فترة ومستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

2.2 سياسة السوق المفتوحة[3] : سنتناول في هذا العنصر تعريف سياسة السوق المفتوحة وكيفية تأثيرها ومدى فعاليتها .

1.2.2 تعريف سياسة السوق المفتوحة : تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية .يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985،بيروت، لبنان،ص ص 245، 246.

[2] محي الدين غريب، **اقتصاديات النقود والبنوك**،، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، القاهرة، مصر،ص ص 80، 81.

[3] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص90.

فشراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وانتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك وأول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931[1].

2.2.2 تأثير سياسة السوق المفتوحة: تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة.

– عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بالإقراض مما يؤدى إلى إنخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، وأن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة[2].

– أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، فهو يقوم في هذه الحالة ببيع الأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتنخفض احتياطاتها وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان فيرتفع بذلك سعر الفائدة.

3.2.2 فعالية سياسة السوق المفتوحة : إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع والشراء، حيث أنه في حالة الانكماش لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الاقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن إنخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة.

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية[3] عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة وأسواق مالية غير متطورة كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.

---

[1] محمد ادريس، **السياسة النقدية**، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021، ص،18.

[2] :قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص 90.

[3] عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والسواق المالية**، مرجع سابق، ص 363.

3.2 سياسة معدل الاحتياطي الإجباري: :سنتناول في هذا العنصر تعريف سياسة السوق المفتوحة وكيفية تأثيرها ومدى فعاليتها .

1.3.2 تعريف سياسة معدل الاحتياطي الإجباري: تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضي على ذلك أي سعر فائدة[1]، وأول من استعمل هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933[2]، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين إنما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الائتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الاقتصادي السائد.

2.3.2 تأثير سياسة معدل الاحتياطي الإجباري : تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراءالأوراق المالية والتجارية، وحتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع[3]، وتحدد من طرف البنك المركزي.

فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وإنخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20 % الى 10 % مثلا فتزداد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان.

3.3.2 فعالية سياسة معدل الاحتياطي الإجباري : تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعي لتطبيقها.

---

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليوروا**،، مؤسسة شباب الجامعة 2000، الإسكندرية، مصر، ص 58.

[2] العصار رشاد، الحلبي رياض، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، عمان، الاردن، ص157.

[3] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سابق، ص 251 252.

من المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود هي أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على العرض النقدي حتى أن التغيرات الصغيرة في الاحتياطي الإجباري ينتج عنه تغير في عرض النقود.

كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض نظرا لانتشار حالة الكساد لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.

وكتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية، يرى ميلتون فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ.

ثالثا :أهداف السياسة النقدية وشروط نجاحها

لعل التأمل في مفهوم السياسة النقدية يشير إلى أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها:[1]

1. أهداف السياسة النقدية:

يتبنى البنك المركزي في كل دولة مجموعة من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها ومن أهمها:

1.1 الأهداف الأولية : تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثيرعلى الأهداف الوسيطية، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الاجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود

[1] . عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، 2013، ص 20- 22

في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات[1].

1.1.1 :مجمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، كما أن الاحتياطات المصرفية تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية، والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية غير مقترضة وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ماهو المجمع أو الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، وأصبح لكل منهما مؤيد ومعارض وبقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية ومدى علاقته بنمو العرض النقدي التي تشكل الهدف الوسيط.

2.1.1 ضبط ظروف سوق النقد: تحتوي على الاحتياطات الحرة (الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي افترضتها هذه البنوك من البنك المركزي)، ومعدل الارصدة البنكية واسعار الفائدة الاخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية وبشكل عام هي قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة او البطيئة في معدل نمو الائتمان، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة اذا كانت الاحتياطات الفائضة اكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة اذا كانت الاحتياطات المقترضة اكبر من الاحتياطات الفائضة[2].

2.1 الاهداف الوسيطية : تحاول السلطات النقدية تحقيق الاهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطية، لعدم قدرة هذه السلطات التاثير مباشرة، مثلا على الناتج المحلي الخام ومكوناته، ولهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام، وتعبر الأهداف الوسيطية عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريقها مراقبتها وإدارتها الوصول الى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطية أن تستجيب لما يلي[3]:

- وجود علاقة بينها وبين الهدف أو الاهداف النهائية؛

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص175-178.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية الداخلية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص125،124.

[3] اياد عبد الفتاح النسور، **اساسيات الاقتصاد الكلي**،ط2، دار الصفاء، عمان،الاردن، 2014، ص145،144

– إمكانية مراقبتها للسلطات النقدية باستعمال أدوات وتتمثل هذه الأهداف في[1]:

1.2.1 المجمعات النقدية : هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر الخسارة في رأس المال الى وسائل الدفع، وترتبط هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات .

2.2.1 معدلات الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا الى اتخاذ الوصول الى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية، إلا أنه يطرح مشاكل عديدة، فأسعار فائدة منخفضة لا تؤدي الى جمع الموارد الادخارية الى الاختيار الناجح للاستثمار كما تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو مايعقد دلالة أسعار فائدة حقيقية.

3.2.1 سعر الصرف: يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير وهو عامل تكلفة السلع المستوردة، حيث يستخدم كهدف للسلطة ذلك ان انخفاض اسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات[2].

3.1 الأهداف النهائية: أهداف السياسة النقدية تطابق أهداف السياسة الاقتصادية وهو مايسمى عند البعض بالمربع السحري[3]:

1.3.1 استقرار الاسعار: يحقق استقرار الاسعار فوائد كبرى للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أو بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث أن هذه التأثيرات متداخلة ومتعدية يصعب الفصل بينهما ونشير الى بعضها فيما يلي:

– **بالنسبة للأفراد كمستهلكين:** يساعد استقرار الاسعار على إحداث استقرار نسبي اتجاه المستقبل، وهو مايساعد على اتخاذ قراراتهم المستقبلية في الانفاق والادخار، كما أن استقرار الاسعار الاسمية يعني استقرار الاسعار النسبية؛

[1] نفس المرجع، ص178.

[2] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي**، ط1، الخلدونية، الجزائر، 2007،ص 175.

[3] BORDES Christian, **la politiquemonnaitaire, ED la Découverte**, paris, 2007, p16.

- **بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين :** يساعد استقرار الاسعار في بناء توقعات اكثر سلامة، ولا يخفى ان توجهات النشاط الاقتصادي مبنية أساسا على التوقعات، وهذه الاخيرة تتوقف على مدى وضوح المستقبل بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى التقلبات الاقتصادية ؛

- **بالنسبة للاقتصاد ككل:** يؤدي استقرار الاسعار الى استقرار الانشطة الاقتصادية، أي زيادة في الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ومنه فإن هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار يعني ضمنيا هدف الاستقرار الاقتصادي، وهذا يعني أن تحقيق التوازن في سوق النقد ينعكس ايجابا على التوازن الاقتصادي[1].

2.3.1 تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يتم ذلك في اطار سياسة وتدعيم ميزان المدفوعات وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الاسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي رفع أسعار الفائدة الى التقليل من حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض المستويات الداخلية الى تشجيع صادرات الدولة والى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا الى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي الى دخول المزيد من رؤوس الاموال الى الدولة يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات[2].

3.3.1 تحقيق التشغيل الكامل: لتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية في تنشيط الحياة الاقتصادية عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل فالسياسة النقدية لهما دور هام في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة[3].

4.3.1 تحقيق معدل النمو الاقتصادي : ان فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في

---

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 93،94.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص275.

[3] صالح مفتاح، مرجع سابق، ص138.

الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وبالتالي فيعرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص، فإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري، ولكن بمأأن هذا الإجراء يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد مع ما يمكن أن ينجم عنها من آثار تضخمية فإن هذه السياسة يجب أن تكون مقرونة بسياسة مالية انكماشية[1].

2. شروط نجاح السياسة النقدية:

لنجاح السياسة النقدية مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي[2]:

1.2 نظام معلوماتي متطور وفعال: يتمثل في توفير كافة المعلومات عن الاقتصاد باعتبار أن السلطة النقدية تهتم بمراقبة حالة الاسواق، ومايحدث فيها من إختلال او توازن بالرغم من أن هذا ليس هدفا من أهدافها إنما تقوم بذلك من أجل إدارة النقود التي تعد وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، وهي أداة للتعامل في كل الأسواق، وهذا مايدل على أن السياسة النقدية تؤثر على جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود.

2.2 تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية: أي كلما تكلفت السياسة النقدية بهدف وحيد زاد ذلك في فعاليتها فاهتمام السياسة النقدية بعدة أهداف في وقت واحد قد يحدث تصادما بينهما يمكن أن يؤدي الى عجز السلطة النقدية فتحول الى إدارة طبع الأوراق ذات قبول عام.

3.2 التعرف على وزن كل وحدة مؤسسة في مجمل النشاط الاقتصادي: وهذا يعني معرفة دور الحكومة وجمع إنفاقها بالنسبة للدخل ومعرفة السياسة الحكومية هل هي مادية أو اجتماعية بالإضافة الى معرفة قدرة قطاع الأعمال الخاصة (مالي/غير مالي) وبالنسبة الى الناتج الكلي ودرجة الخوصصة مثلا في هذا الاقتصاد هذه المعلومات وغيرها يمكنها أن تزيد من فعالية السياسة النقدية التي تعتبر جزءا من كل هذا[3].

---

[1] زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص125.

[2] دحمان بن عبد المفتاح، "**محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج صندوق النقد الدولي**"، دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خروبة، الجزائر،)1997،ص95.

[3] محمود فوزي ابو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004،ص174.

4.2 مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث للمتغيرات الاقتصادية الأخرى خاصة النقدية منها.

5.2 نظام سعر الصرف: السياسة النقدية تتأثر بمستوى سعر الصرف فتكون أكثر فعالية في اقتصاد ذو سعر صرف مرتفع أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.

6.2 تمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية: من شروط نجاح السياسة النقدية أيضا ضرورة تمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية أي ميل حدي للاستيراد ليس كبير ومرونة للأسعار النسبية .

7.2 توفر البلاد على مناخ استثمار قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال وكذا الاستثمارات المختلفة.

8.2 تمتع السلطة النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية : فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية بافتراض التسيير الكفء.

9.2 حساسية الاستثمارات لسعر الفائدة : فمعدل الاستثمارات يعلق بدرجة كبيرة بسعر الفائدة.

10.2 ضعف نشاط السوق الموازي: فكلما كان نشاط السوق الموازي ضعيفا كلما كانت إمكانية نجاح السياسة النقدية أكبر فقوة نشاط السوق الموازي تعرقل تقدم نجاح السياسة النقدية[1].

المطلب الثاني: العرض النقدي

للنقود أهمية كبيرة يمكن للعامة إدراكها، وذلك من خلال الواقع المعيشي للإنسان، والمنافع التي يحصل عليها مالك النقود، فالغاية الأساسية للنقود في أي مجتمع هي تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات، واختصار الوقت والجهد لعمليات التبادل التجاري، ومن هنا يمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول نشأة وتطور النقود، أما المطلب الثاني فسنتعرف فيه على تعريف وخصائص ثم نستعرض أشكال النقود في المطلب الثالث.

1. نشأة وتطور النقود

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم، وخاصة بعدما تعددت وتنوعت حاجاته وتوسعت رغباته، وعليه كان ظهور النقود وليد الحاجة، وضرورة من ضرورات الحياة، ولكن النقود في شكلها الحالي لم

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص43

تنشأ دفعة واحدة، بل تغيرت وتشكلت نتيجة لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من مرحلة الإنتاج الذاتي إلى مرحلة الإنتاج الموسع بقصد التبادل.

1.1 نظام المقايضة: إن نظام المقايضة يعرف على أنه ذلك النظام المبني على تبادل سلعة بسلعة أخرى دون وسيط، بمعنى آخر يقوم الأفراد بعرض فائض منتجاتهم، ويبحثون عن أفراد آخرين بحاجة إلى تلك السلع المعروضة مقابل حاجة هؤلاء الأفراد إلى منتجات الأفراد الآخرين، وقد يبدو أن نظام المقايضة هو نظام سهل التعامل به في المجتمعات البدائية، لكن مع تطور الحياة وتعدد وتنوع الحاجات والرغبات الإنسانية، أصبح نظام المقايضة غير مجد عمليا، بالإضافة لظهور العديد من العيوب التي تعيق عمل المقايضة وهي على النحو التالي[1]:

1.1.1 صعوبة تحديد نسب المقايضة: إن نظام المقايضة يقوم على أساس تبادل سلعة بسلعة أخرى دون وسيط أي ينقصها توفر وحدة حساب عامة ومشتركة يقاس بها أثمان وأسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق. فمثلا لو فرضنا مقايضة القمح بالثياب نجد صعوبة إيجاد عدد كيلات القمح مقابل ثوب واحد، فقد لا يتوافق المتقايضين على نسبة معينة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود مقياس للقيم الاقتصادية.

2.1.1 صعوبة تخزين بعض السلع: هناك بعض السلع التي لا يمكن تخزينها لوقت معين، فقد تتعرض للتلف مثل بعض السلع الغذائية، وبالتالي لا يمكن حفظها لفترة معينة ثم مقايضتها مع سلع أخرى، لذلك تظهر صعوبة من صعوبات المقايضة تتمثل في عدم إمكانية الاحتفاظ ببعض السلع بصورة مخزن للقيمة أو مستودعا لها[2].

3.1.1 صعوبة توافق رغبات المتقايضين: تأتي هذه الصعوبة بسبب تزامن عمليتي البيع والشراء في آن واحد عند المقايضة، فيكون المشتري بائعا ويكون البائع مشتريا في نفس الوقت. فعندما يقوم الفرد بعرض بضاعته التي فاضت عن حاجته، فلابد أن يبحث عن مستهلك لها ويكون لديه نفس البضاعة التي

---

[1] الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 216

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ التحليل الكلى**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 195.

يطلبها الأول بدلا لسلعته، وإلا سوف يبحث عن شخص آخر يوافق هذه الرغبة، وقد يمضي وقت طويل قبل أن تتوافق رغبات الطرفين المتبادلين وقد لا تتوافق أبدا إلا إذا قام الأول بمحاولات عديدة[1].

4.1.1 صعوبة تجزئة بعض السلع: وهنا يزداد الأمر تعقيدا عندما تكون السلعة غير قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات أصغر، فإذا أراد شخص ما أن يبادل جملا بكمية من البيض والقمح، فإنه سوف يجد صعوبة لامتناهية في أن يجد شخصا لديه هذين النوعين من السلع، كما أنه من غير الممكن تجزئة الجمل بين بائعي السلع كونه يؤدي إلى إنقاص القيمة التبادلية للسلعة فضلا عن صعوبة تقدير قيمة الجمل بالنسبة لكل نوع من أنواع السلع الأخرى[2].

2.1 ظهور النقود (نظام المبادلة): دفعت الصعوبات السابقة إلى ضرورة البحث عن الوسائل الممكنة للتغلب على معوقات المبادلة على أساس المقايضة، والتي تلعب دور الوسيط في عملية التبادل، وتكون المهمة الرئيسية لهذا الوسيط هي تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين منفصلتين ومتتاليتين، في العملية الأولى يتم فيها التخلي عن شيء ما (البيع) مقابل الحصول على الوسيط المتفق عليه، وتتعلق العملية الثانية بالتخلي عن هذا الوسيط في مقابل الحصول على شيء آخر (الشراء)، وهكذا حل التبادل غير المباشر للمنتجات محل التبادل المباشر في نظام المقايضة.[3]

وبالتالي تعتبر النقود هي الوسيلة التي تقضي على صعوبات المقايضة، وبذلك يمكن تلخيص أهم محاسن النقود فيما يلي:

- القضاء على صعوبة توافق الرغبات بين المتقايضين؛
- القضاء على صعوبة تحديد القيم الاقتصادية؛
- القضاء على صعوبة تجزئة وتخزين بعض السلع.

ولكن هذه النقود لم تكن شكلا واحدا، بل تعددت أشكالها، حيث اعتمد الناس بعض السلع لتلعب دور الوسيط في عمليات التبادل، ولم يكن مهما نوع السلعة أو خصائصها بل يكفي فقط قبول الأفراد التعامل بها، فقد استعمل الصينيون الحرير واستعمل الهنود ورق التبغ، ثم مع اكتشاف الذهب والفضة بدأ

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009،عمان،الاردن، ص 10.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، 2014، الإسكندرية، مصر، ص 8.

[3] زينب عوض الله وأسامة محمد الغولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص: 17.

استعمال المعدنين كنقود، ولما عجزت الكميات المتوفرة منها عن الوفاء بالاحتياجات النقدية والسلعية لهما، بدأت النقود الورقية في الظهور وبعدها ظهرت النقود الائتمانية والتي سنتناولها بالتفصيل لاحقا.[1]

وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما تطلب بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت هذه الحاجات استهلاكية أم إنتاجية، أي أنها تطلب لغرض استخدامها لتحقيق منفعة استهلاكية أو إنتاجية، سواء تجسدت هذه المنفعة بصورة سلعية أو خدمية.[2]

2. تعريف وخصائص النقود

هناك الكثير من التعريفات التي جاء بها الاقتصاديون للتعبير عن مفهوم النقود، فيعرفها John klein على أنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون ويضيف الاقتصادي Emile James أن النقود هي سلعة تسمح لأي مشتري أو مدين بحكم القانون أو بالعرف بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها، أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن. أما Edward Shapiro فقد عرفها بأنها أي شيء مقبول عموميا كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون.[3]

وعليه يمكن الوصول لتعريف شامل للنقود من خلال وظائفها المختلفة، فتعرف على أنها الشيء الذي يلقى قبولا عاما في التداول وتستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم ومستودعا لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة واحتياطي لقروض البنك.[4]

ومن خلال التعاريف المختلفة للنقود نستخلص الخصائص المميزة لها وهي كالتالي:

1.2 القبول العام: يعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات، بحيث لا يرفضها أيا من الأطراف المتبادلة في السوق، لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة.

وهذه القوة مستمدة من القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة، أما خارج حدود الدولة فيكون التعامل بالعملة الوطنية اختياريا وكذلك فإن النقود وعبر سنوات من

---

[1] حسام داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص: 203.(بتصرف)

[2] ناظم الشمري، ومحمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر، عمان الأردن، 2009، ص: 312

[3] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،، 2013، عمان الأردن، ص: 62.

[4] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، **النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013، ص: 18

الاستعمال تكتسب ثقة الجمهور المتعامل بها في إيفاء التزاماتها من شراء السلع والخدمات أو في تسديد الديون والمدفوعات المحلية والعالمية.

2.2 الندرة النسبية: وتعني عدم توافرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها، ولا أن تكون نادرة جدا بحيث تعيق عملية التبادل التجاري. لذلك يجب إصدارها بما يتلاءم مع حاجة المبادلات التجارية وتحافظ على قوتها الشرائية أيضا.

3.2 قابلية الانقسام والتجزئة: يقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية (معيار القيمة قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة، ليتمكن المستهلكون من شراء مختلف القيم الاقتصادية من سلع وخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها، وذلك بإصدار فئات مختلفة للنقود.

4.2 سهولة الحمل والتداول: وهذه السمة يجب أن تنطبق على جميع فئات النقود، فتكون سهلة الحمل والنقل والخزن لتيسير تبادلها مقابل السلع والخدمات.

5.2التجانس: إن التجانس يشير إلى أن تكون جميع الوحدات النقدية متجانسة ومتماثلة تماثلا تاما حتى تحوز على صفة القبول العام بمعنى كل وحدة من العملة الوطنية لابد أن تكون متماثلة . الوحدات النقدية الأخرى مع من نفس الفئة.[1]

3. أشكال النقود

لم تظهر النقود في بادئ الأمر بشكلها الحالي، بل اتخذت أشكال مختلفة تطورت على مر العصور، من كونها سلعة لها كيان مادي ملموس وقيمة ذاتية حقيقية، إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر مجرد مفهوم، قد لا يكون له أي كيان مادي أو قيمة ذاتية، طالما اتفق الأفراد على قبولها كنقود.

وفيما يلي عرض لأهم أنواع النقود حسب تطورها التاريخي:

1.3 النقود السلعية: تعد النقود السلعية أول ما عرفته البشرية من أنواع النقود، حيث كان الأفراد يختارون من السلع التي يقبلون التعامل بها كنقود، والتي كانت تتسم بالندرة وبشيوع استعمالها، وبما أن هذه النقود هي في الأصل سلعة كان لها استخدامان الأول كسلعة والثاني كنقود، وكان لابد من توافر شرط أساسي وهو ضرورة التساوي بين القيمة كسلعة والقيمة كنقد.

ويمكن تصنيف النقود السلعية إلى:

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 20-22

- **الشكل الاول من النقود السلعية:** وهي التي اختارها الإنسان في البداية كوسيط للمبادلة مثل الماشية والحبوب والتبغ وغيرها من الأشكال. إلا أن تطور المجتمعات الإنسانية أدى إلى خروج النقود السلعية من الاستعمال النقدي حيث عجزت هذه النقود عن تلبية احتياجات التبادل المتزايد.

- **الشكل الثاني من النقود السلعية:** وهو النقود المصنوعة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة، والتي تمتاز بمزايا مختلفة مثل عدم قابليتها للتلف، كما تتمتع هذه المعادن بالندرة النسبية، بالإضافة إلى قابليتها للقياس والتجزئة... وغيرها من الخصائص.

إلا أن استخدام الذهب كنقود عانى من عدة مشاكل، منها تحديد وزن قطعة الذهب التي تدفع عند شراء سلعة ما، وكيفية تقسيمها إذا كان السعر المطلوب للسلعة أقل من قيمة قطعة الذهب التي بحوزة المشتري، لذا اهتدى الإنسان إلى ما يعرف بسك النقود، أي قيام السلطة في المجتمع بتجزئة المعدن النفيس إلى قطع متماثلة الوزن والنقاء، ثم تختم هذه القطعة لتصبح ما يعرف بالمسكوكات المعدنية.[1]

2.3 النقود الورقية: مع اتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية وهم ينتقلون بين البلاد لأداء معاملاتهم التجارية.

ونظرا لمخاطر حمل كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية توصلوا إلى طريقة جديدة لتسوية المبادلات الكبيرة، وذلك بإيداع ما لديهم من ذهب وفضة لدى الصاغة مقابل إعطائهم وصل استلام (السند) بالمبلغ المودع مضمونا بالكامل من قبل الصاغة أو من الصراف يعطى لصاحب الوديعة، ويتم تداول هذا الوصل أو السند بين الأفراد عن طريق التظهير، الأمر الذي ساعد على قبولها قبولا عاما واستخدامها كنقود، وبذلك أخذت هذه الأوراق المتداولة تقوم بوظائف النقود بدلا من النقود المعدنية.

ومع اتساع نطاق تلك العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق قابلة للتحويل، حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من المعدن، لأنها تصدر أساسا لكي تعبر عن وجود رصيد ذهبي مقابلها والذي تم بإيداعه من قبل التجار وأصحاب الأوراق المتداولة ويمثل 100%.[2]

---

[1] حسام علي داود، مرجع سابق ص ص205، 206 .

[2] حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 19.

وبمرور الزمن وانتشار البنوك التجارية وتزايد ثقة الأفراد بها كان له الأثر الكبير في تشجيع البنوك على إصدار الأوراق النقدية مقابل ما يودعه الأفراد من نقود معدنية، الأمر الذي استدعى تغطية الإصدار النقدي بغطاء معدني بقيمة 100% من قيمة النقود الورقية.[1]

ولكن ومع تطور العمليات المصرفية وقيام البنوك بقبول الودائع ومنح القروض، أصبح المصرف يعطي لأصحاب الودائع وثائق أو سندات يتعهد فيها أن يدفع لحاملها مبلغا معينا من النقود، وبعدها أصبحت هذه السندات تتداول من يد إلى أخرى دون حاجة إلى التظهير والتي كان يسميها بعض الاقتصاديين النقود النائبة.

وفي مرحلة تالية، ونتيجة لكثرة المعروض من النقود الورقية إلى المستوى الذي لا يمكن للمخزون المحلي من الذهب أن يقابلها، وعجز المصارف المركزية عن الوفاء بتعهدها، أصدرت الدولة قانونا يلزم الأفراد بقبول وتداول النقود الورقية، دون أن يكون للأفراد الحق في استبدالها بالذهب والفضة، ويطلق على هذه النقود الورقية نقودا إلزامية غير قابلة للتحويل.

وبذلك يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للنقود الورقية وهي:

_ النقود النائبة: تتمثل في شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في البنوك تعادل قيمة الصكوك.

_نقود ورقية وثيقة: تتمثل في الأوراق المصرفية التي تحمل تعهد بالدفع وتصدر عن طريق البنك المركزي.

_ نقود ورقية إلزامية : هي الأوراق التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية دون الحاجة إلى رصيد من النقود المعدنية.

3.3 النقود المصرفية: يطلق عليها أيضا نقود الودائع أو النقود الكتابية، تعتبر هذه الأخيرة من أحدث أنواع النقود وأكثرها انتشارا كوسيلة لتسهيل عملية التبادل وتسديد الديون الآجلة.

والنقود المصرفية تمثل الودائع الجارية تحت الطلب لدى البنوك التجارية، والتي تتداول وتنتقل ملكيتها بين الأشخاص عن طريق الشيكات وعلى هذا الأساس فالشيكات ليست هي النقود المصرفية، وإنما هي وسيلة للتداول، أما النقود المصرفية ذاتها فهي الودائع أو الحسابات الجارية (الدفترية) لدى البنوك

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 12.

التجارية، والتي تعبر عن التزام البنك التجاري بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب.[1]

والبنوك التجارية هي التي تخلق هذا النوع من النقود، وذلك عن طريق تحويل الودائع من حساب لآخر عن طريق القيود الدفترية، فالفرد الذي لديه وديعة في بنك ما يستطيع أن يأمر هذا البنك بتحويل المبلغ الذي يريد دفعه إلى فرد آخر وذلك خصما من حسابه إلى حساب الفرد الآخر. بالإضافة إلى منحها قروضا وقيامها باستثمارات بصورة أوسع من الودائع الموجودة فعلا، وهذا يعني أن البنوك التجارية أخذت تمنح قروضا دون الاعتماد على ودائع حقيقية بل على ودائع وهمية ليس لها وجود. وخوفا من اتجاه البنوك نحو التوسع بسياسة خلق الودائع انطلاقا من مصالحها الخاصة وما يترتب على تلك السياسة من زيادة عرض النقود والتي قد تقود الاقتصاد نحو التضخم، إضافة إلى حماية البنوك التجارية من الوقوع في الإفلاس، هذا مما دعا البنوك المركزية للتدخل من أجل الحد من تلك السياسة وتحديدها بحدود معينة بما يتلاءم وظروف الاقتصاد الوطني.[2]

4.3النقود الإلكترونية: تعرف النقود الإلكترونية على أنها عبارة عن قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب وتلقى القبول الواسع وليس القبول العام. تعتبر هذه الأخيرة من أحدث صور النقود

بل تعتبر الطريق إلى عالم بلا نقود أي عالم تختفي فيه عمليات تداول النقود بمعناها المادي، والتي تستخدم لتسوية الديون.

وتصدر هذه البطاقات من النقود الإلكترونية عن منظمات أو بنوك تكتسب ثقة العملاء ومتخصصة في إصدار هذا النوع من النقود[3].

---

[1] حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 203.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 13. (بتصرف)

المطلب الثالث: المعروض النقدي ومقابلاته

يقصد بالمعروض النقدي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي أنواع النقود المتداولة في الاقتصاد، وظهرت مفاهيم متنوعة لعرض النقود تطورت هذه المفاهيم حسب التطور الاقتصادي للمجتمعات[1].

1. مكونات المعروض النقدي

هناك العديد من المكونات تستخدم كنقود لكنها تتفاوت من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها، بحيث تنقسم الأصول إلى: سيولة وهي العملة أصول سهلة التسبيل والمتمثلة في أشباه النقود، وأصول صعبة التسييل والتي تستبعد عند قياس المعروض النقدي. وتعتمد وفرة هذه المكونات في اقتصاد ما على مستوى التطور الذي بلغه النظام المالي والمصرفي فيه.

ويتم تقسيم المعروض النقدي إلى المجمعات التالية:

1.1 عرض النقود بالمعنى الضيق (M1): ويعرف هذا المجمع بأنه يمثل مختلف وسائل الدفع أو المتاحات النقدية، وهو يشمل مجموع النقود القانونية التي يحوزها الجمهور غير المصرفي (المؤسسات أو الأفراد إضافة إلى الودائع تحت الطلب، ولذلك فعند حساب المعروض النقدي يجب طرح

- الودائع لدى البنوك التجارية؛
- ودائع البنك المركزي وودائع الحكومة لدى الخزينة العمومية؛
- النقود المطبوعة التي لم توزع بعد.

ويلاحظ أن عرض النقود بالمعنى الضيق يتمتع بسيولة عالية جدا لعناصره وعليه فإن :[2]

$$M1 = C + DD$$

حيث: DD Demand Deposits أي الودائع الجارية.

C cash Money أي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

2.1 عرض النقد بالمعنى الواسع (M2): يعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشمل على (M1) مضاف إليه الودائع لأجل بالبنوك وودائع تتوفر لدى صناديق التوفير (أشباه النقود)، وهي أقل سيولة من

[1] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مرجع سابق.

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، عمان الأردن، ص: 239

(M1)[1] والودائع لأجل هي الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة لفترة محددة ومتفق عليها بينها وبين المودع، يتقاضى المودع عنها سعر فائدة لقاء تضحيته بسحبها الفوري، وأشكال هذه الودائع إما أن تكون ودائع ثابتة (لأجل) أو ودائع ادخارية لدى بنوك الادخار، والتي تعد جزء من السيولة العامة للاقتصاد، وبمعنى آخر إن أشباه النقود هي جميع الودائع لدى الجهاز المصرفي التي لا تستخدم بشكل مباشر كوسائل دفع. ومنه نعبر عن عرض النقود بالمفهوم الواسع في المعادلة التالية:

حيث: M2 =M1 + TD

Time Deposits TD يعني الودائع لأجل [2].

3.1 عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3): ويعرف على أساس أنه عرض النقود الواسع M2 مضافا إليه الادخارات خارج البنوك التجارية، أي لدى مؤسسات الادخار الأخرى كالبنوك الادخارية وجمعيات الادخار والإقراض.[3]

حيث يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية:

M3 =M2 + ودائع الادخار خارج البنوك التجارية

وتعود أسباب ظهور هذا المفهوم إلى تطور النظام المالي للاقتصاديات الصناعية، وازدياد عدد المؤسسات الوسيطية وتوسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة، لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تقدم للجمهور أصناف من موجودات مالية جديدة، والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية.[4]

4.1 السيولة العامة للاقتصاد (M4): يشمل عرض النقد بمعناه الأوسع (M3) مضافا إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، كالأوراق المالية العامة والسندات الممثلة للقروض، سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة، والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة، والودائع الحكومية والأوراق التجارية.[5]

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي،2014، الإسكندرية، مصر، ص: 138.

[2] ناظم محمد الشمري، مرجع سابق، ص: 332

[3] أحمد النبهاني، **الجهاز المصرفى والاستقرار الاقتصادي**، دار آمنة للنشر والتوزيع،2013، عمان الأردن، ص: 19.

[4] طاهر فاضل البياتي، مرجع سابق، ص :70.

[5] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سابق، ص :240

بصيغة أخرى فإنه يمكن إضافة ودائع أخرى إلى (M3)، حسب تدرج سيولة الودائع إلى أن تصل إلى الأصول المالية ذات السيولة العالية، والتي عادة تستحق الدفع في فترات قصيرة تتراوح بين 3 و6 أشهر، أهمها أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومات للاقتراض لفترات قصيرة، وتكون غالبا سريعة التداول ويمكن تحويلها بسهولة إلى أرصدة نقدية وعليه فإن:

M4 = M3 + أصول مالية.[1]

ويبقى تقسيم المعروض النقدي إلى هذه العناصر يختلف من بلد لآخر، وذلك حسب تطور النظامين المالي والمصرفي فيه خاصة وتطور الاقتصاد عامة، فهناك بعض الدول تقسم المعروض النقدي إلى مجمعين فقط (M1 وM2) وهي عادة الدول المتخلفة، وهناك دول أخرى تصل حتى إلى (M3) وتمثل الدول المتقدمة.

أخيرا يمكننا استنتاج أن المعروض النقدي يتكون من النقود القانونية الورقية الصادرة عن البنك المركزي، والنقود المساعدة التي تصدرها الخزانة العامة، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية، المدخرات وغيرها من الأصول المالية.[2]

2. مقابلات المعروض النقدي

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد، والتي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها، حيث توجد مقابلات المعروض النقدي في جانب الأصول للميزانية الموحدة للنظام المصرفي بعد دمج ميزانيتي البنك المركزي والبنوك التجارية[3]. كما هو موضح في الشكل الآتي:

الجدول رقم (1-1): الميزانية المختصرة لقطاع البنوك التجارية

الموجودات	الالتزامات
احتياطات	الودائع بأنواعها
قروض للاقتصاد	إعادة تمويل الاقتصاد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع المستعملة.

[1] عبد المنعم السيد علي مرجع سابق، ص: 53

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في السياسات والنظريات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الجزائر، ص:49.

[3] وليد العايب، مرجع سابق، ص:82.

الجدول رقم (1-2): الميزانية المختصرة للبنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
ذهب وعملات أجنبية	النقود القانونية
قروض للخزينة العامة	احتياطات البنوك
إعادة تمويل الاقتصاد	–

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع المستعملة.

الجدول رقم (1-3): ميزانية الاقتصاد (الجهاز المصرفي)

الموجودات	الالتزامات
ذهب وعملات أجنبية	الودائع بأنواعها
قروض للخزينة	النقود القانونية
قروض للاقتصاد	

المصدر: من إعداد الطلبة بدمج اتيتين السابقتين

وعليه تتمثل العناصر المكونة لمقابلات الكتلة النقدية فيما يلي:

1.2 الذهب والعملات الأجنبية: إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات الاستيراد والتصدير، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية.

ـ العملات الأجنبية: ففي حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو جذب أموال، خارجية، فإنها تحصل على عملات أجنبية، وبالتالي يحصل عليها البنك المركزي، وبما أن هذه الأخيرة لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

أما في حالة حدوث العكس، وقيام الدولة بعملية الاستيراد أو خروج أموال خارج الوطن، فإن المستورد يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابلها عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات.[1]

ـ الذهب: يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور وأصبح يستعمل في التسويات الدولية، إذ عادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الذهب

[1] وليد العايب مرجع سابق، ص: 82

في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، إذ يمثل الذهب قوة شرائية عالمية.

وبالتالي فإن عمليات التصدير إلى الخارج تزيد من حجم الكتلة النقدية المحلية، وكذا دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، ويحدث العكس في حالتي الاستيراد وخروج الأموال إلى الخارج، أي تقلص الكتلة النقدية المحلية.[1]

2.2 القروض الممنوحة للاقتصاد: يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي، لأنه العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، فهو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات والأفراد، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي، أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، بإصدار نقودا قانونية، وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد.

ويعتبر الائتمان المقدم القصير الأجل أكثر تأثيرا على الكتلة النقدية لأنه عادة ما يغطى بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط والطويل الأجل فيرتبطان بالودائع لأجل والودائع الادخارية على التوالي.

3.2 القروض المقدمة للخزينة العمومية: تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة، فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتوسع نشاطها أصبحت غالبا لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية (الضرائب)، لذلك فإن الخزينة العمومية تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه للبنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة.

وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية على ما يلي:

– التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي ؛

[1] محمد ألمان الشريف، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،2003 الجزائر، ص ص : 66، 67.

- السندات التي تكتب فيها المؤسسات المصرفية والمالية؛
- السندات التي يكتب فيها الجمهور (عائلات مشروعات)[1]

3. محددات المعروض النقدي

تتلخص هذه المحددات حسب أنواع النقود المكونة للمعروض النقدي وهي كالآتي:

1.3 النقود القانونية للجمهور غير المصرفي: حجم هذه النقود تحدده العناصر التالية:

- الحجم المالي للمعاملات : كلما كان حجم المعاملات كبيرا كلما كان ما يملكه الأفراد من النقود قليل.
- المستوى العام للأسعار : كلما كان هذا الأخير كبيرا كلما كان حجم النقود كبيرا. الوعي المصرفي: كلما كان وعي المجتمع المصرفي كبيرا كلما قلت حيازة الجمهور غير المصرفي للنقود.
- طريقة توزيع الدخول: كلما كان الدخل موزع لصالح الفقراء زادت حيازتهم على النقود.

2.3 النقود الكتابية (نقود الودائع أو النقود المشتقة): تتوقف هذه النقود على مجموعة من المحددات التالية:

- حجم الودائع الأولية: كلما كان حجم الودائع كبيرا كلما زادت قدرة البنوك على اشتقاق نقود الودائع.
- الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الفائض ونسبة التسرب النقدي: كلما زادت نسب هذه الاحتياطات كلما قلت النقود المشتقة[2].

4. جهات إصدار النقود

نتطرق في هذا المبحث لعملية عرض النقود (خلق) النقود لما لها علاقة بالسياسة النقدية، حيث تعرض هذه الأخيرة من طرف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي، والمتمثلة في البنك المركزي، الخزينة العمومية والبنوك التجارية فالبنك المركزي يصدر النقود القانونية، والخزينة العمومية تصدر النقود المعدنية (المساعدة)، أما البنوك التجارية فتقوم باشتقاق نقود الودائع (النقود المشتقة). ولذلك قسمنا هذا المبحث إلى المطالب الثلاث التالية.

---

[1] وليد العايب، مرجع سابق، ص:83،84

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،1996، الجزائر، ص ص 40، 41.

1.4عرض النقود من طرف البنك المركزي: يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، يمثل السلطة النقدية، ويأتي على قمة الجهاز المصرفي.[1]

ويعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة بحق إصدار العملة الوطنية المتداولة وهذه المهمة أو الوظيفة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى. وتعد هذه الوظيفة من أولى الوظائف التي تكفل بها البنك المركزي، وارتبطت بمبررات تأسيسه بوصفه بنكا للإصدار من الناحية التاريخية تمييزا له عن بقية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تزاول العمل المصرفي والائتماني.

وتخضع البنوك المركزية كما كان في السابق لقيود قانونية وتشريعية تحدد وتنظم قدراتها وإمكانياتها في إصدار العملة. وهذه القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الإصدار النقدي ترتبط بالأساس بمكونات غطاء العملة من حيث نوعية وحجم أو مقدار هذه المكونات فعندما كانت النظم النقدية تستند على قاعدة الذهب كانت التشريعات الحكومية تلزم البنوك المركزية بالاحتفاظ برصيد ذهبي يتناسب وكمية الإصدار من العملة، بهدف مواجهة طلبات تحويل العملة إلى ما يساويها أو ما يعادلها من الذهب، بحسب شروط قاعدة الذهب آنذاك[2].

وفي هذا الصدد فقد تطورت أنظمة الإصدار النقدي عبر المراحل التالية:

1.1.4 نظام غطاء الذهب الكامل : في هذا النظام تقيد مقدرة البنك المركزي في الإصدار بحجم الذهب الموجود في الخزائن، أي أن احتياطي الذهب في هذه الحالة يكون بنسبة 100%، هذا النظام وإن كان يعطي ثقة كاملة في أوراق النقد المصدرة إلا أنه يؤدي إلى تقييد سلطة البنك المركزي في الإصدار، فلا يستطيع تلبية حاجات التجارة إذا ما دعت الضرورة إلى التوسع، لذلك اضطرت الدولة إلى العدول عنه إلى نظم أخرى أكثر مرونة.

2.1.4 نظام التغطية الجزئية بالذهب :طبقا لهذا النظام ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من الأهمية التي يحتلها في النظام السابق، فيسمح القانون

---

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص ص 53، 54.

[2] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، الطبعة الأولى، دار وائل، 2010، ص :44.

لبنك الإصدار بتغطية أوراق النقد المصدرة بنسبة معينة من قيمتها بالذهب، والجزء الآخر يغطى بالسندات الحكومية.[1]

3.1.4 نظام الحد الأقصى للإصدار : في هذه الحالة يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة وعادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود.[2]

4.1.4 نظام الإصدار الحر :يعد نظام الإصدار الحر أكثر النظم النقدية تطورا ويطبق حاليا في كل البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، ويتميز هذا النظام بأن قانون إصدار أوراق النقود القانونية لا ينص على حد أقصى لحجم النقد المصدر. ومن ثم فإن حجم الإصدار يخضع كليا في ظل هذا النظام إلى تقدير السلطة النقدية في الإصدار وفقا للسياسة النقدية المرغوبة، ولا يوجد أي قيد كمي من الذهب أو أي قيد قانوني في تحديد كمية العرض النقدي، الأمر الذي يعني أن هذا النظام قد حقق أقصى درجات المرونة لنظام إصدار وحدة النقد القانونية.[3]

وعليه فإن عملية إصدار النقود من قبل البنك المركزي اليوم لا تنطلق من فراغ، بل يستجيب البنك المركزي أساسا لحاجيات الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك تبعا لحصوله على إحدى الأصول التالية: ذهب، وعملات أجنبية، وسندات الخزينة وسندات تجارية.

ويقوم البنك المركزي بزيادة أو إنقاص المعروض النقدي باستعمال الوسائل التالية:

_ الذهب والعملات الأجنبية والشيكات المسحوبة على البنوك الأجنبية: كما سبق وذكرنا (مقابلات المعروض النقدي) فهذه الأخيرة تأتي من المعاملات مع الخارج، ففي حالة التصدير تزيد كمية النقود وتسمى إصدار النقود، أما في حالة الاستيراد فتسحب كمية من النقود وتسمى تدمير النقود.

_ سندات حكومية: وهو يعتبر إجراء تلجأ إليه الحكومة لتمويل مختلف نشاطاتها، تطلب من البنك المركزي إقراضها مقابل سندات الخزينة، ومما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي هو زيادة حيازة البنك المركزي للسندات الحكومية والعكس في حالة تدمير النقود.

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر، 1996 بيروت، لبنان، ص :76.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى مؤسسة شباب الجامعة، 2000، مصر، ص: 249

[3] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2000، مصر، ص: 327

_ تسبيقات مقدمة إلى الخزينة العمومية: عادة وفي بعض الدول تتخلف إيرادات الدولة عن نفقاتها، ولذلك تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي ليقدم لها تسبيقات نسبة محددة)، على أن ترجعها خلال السنة.

_ الأوراق التجارية: وذلك بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وذلك عند حاجة هذه الأخيرة للسيولة، مما يجعل البنك المركزي يقدم لها نقودا إن وجدت لديه أو قيامه بطباعتها.[1]

5. عرض النقود من طرف الخزينة العمومية

تقوم الخزينة العمومية بإصدار النقود المساعدة المعدنية)، وهي نقود قانونية لا تشكل جزءا كبيرا من المعروض النقدي، فالغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات صغيرة الحجم والقيمة، وتحديد حجم المعاملات والحسابات المالية بصورة أكثر دقة.[2]

كما تقوم الخزينة العمومية بالتدخل مباشرة في خلق النقود، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع من العائلات ومن مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية التابعة للدولة (جماعات محلية دوائر حكومية، إدارات خدمية، إنتاجية ...إلخ)، وذلك وفق طريقتين:

- **الطريقة المباشرة** :من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.
- **الطريقة غير المباشرة:** تخص الحسابات الجارية المفتوحة في المراكز البريدية، لأن كل ودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة.[3]

تقوم الخزينة بتسديد مدفوعاتها باللجوء إلى نقد البنك المركزي أو إلى نقد البنوك التجارية بعد قيامها بالتحويل إلى حساب الدائن المفتوح لدى البنوك، وعندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعمد الخزينة إلى الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه إليه أمرا بالتحويل، فيقوم البنك المركزي بتسجيل التحويل على حساب الخزينة من جانب ولصالح البنك التجاري من جانب آخر، هذا الأخير يعمل على قيد التحويل (الحوالة) على حساب البنك المركزي من جهة ولصالح العميل الدائن للخزينة من جهة أخرى. لذلك فإن تسديد الإنفاق العام من طرف الخزينة سواء تم بالأوراق النقدية أو بالحوالة المصرفية فإنه ينعكس عبر انخفاض رصيد حساب الخزينة الجاري لدى البنك المركزي.

---

[1] محمد ألمان الشريف، مرجع سابق، ص: 66.

[2] أحمد زهير شامية وآخرون، **النقود والمصارف الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، 2013، القاهرة، مصر، ص: 28.

[3] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص:66.

كما يمكن للخزينة أن تستخدم نقدها الخاص لتسديد مدفوعاتها، إذ تتمتع بحق خلق النقود مباشرة بعد تسجيل مبلغ الدين لحساب الدائن المفتوح لديها، إذا كان هذا الأخير مراسلا للخزينة أو تسجيل قيمة الدين لحساب الدائن المفتوح لدى مركز الصكوك البريدية.

إن عملية خلق النقود بواسطة الخزينة العامة ليست حرة، بل تخضع لحدود مقيدة، منها تحديد سقف للقروض التي تتلقاها من البنك المركزي، وكذلك مدة استرجاعها، وهذا يحد ويقلل من عملية خلق النقود لديها، ولهذا فإن قدرة الخزينة العامة على خلق النقود تعتبر غير مباشرة، ولكي تحصل هي على نقد البنك المركزي الأوراق النقدية تلجأ إلى طريقتين :

- الاقتراض من البنك المركزي عن طريق تسبيقات البنك المركزي للخزينة وشراء سندات الخزينة بواسطة البنك المركزي.
- الاقتراض من البنوك التجارية (على شكل سندات خزينة).

ولكن رغم هذا فإن هذه المقدرة المحدودة وغير المباشرة على خلق النقود بدأت تدريجيا تتجه نحو الزيادة بسبب وجوب تغطية التمويل لعجز الميزانية عن طريق مصادر نقدية (قروض المؤسسات المالية المصرفية والنقود المساعدة.

6. خلق (اشتقاق) النقود من طرف البنوك التجارية

تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق النقود، ولكن تبقى هذه القدرة ليست مطلقة، إذ أن السياسة النقدية تستطيع أن تتحكم فيها زيادة أو نقصانا مع تغير الظروف التي يمر بها الاقتصاد وذلك من خلال نسبة الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب النقدي. وتخلق البنوك التجارية ما يسمى بنقود الودائع من خلال الودائع الجارية الأولية، حيث وجدت البنوك خلال عملها أن حجم الودائع يفوق حجم السحوبات لديها فاستغلت هذه الفجوة.

ومع ظهور الشيكات التي يستطيع الأفراد إتمام عملياتهم بها دون الحاجة لحمل النقود، أدى إلى بقاء هذه الأخيرة ثابتة لدى الجهاز المصرفي، وتتغير فقط القيود المحاسبية التي تثبت حق الأفراد على الآخرين.[1]

لتوضيح العملية أكثر نفترض وجود بنك تجاري واحد.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 141.

1.6 اشتقاق النقود في حالة عدم وجود تسرب نقدي: وذلك باعتبار أن البنك التجاري يحتفظ فقط بنسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي، ونقدم المثال التالي لشرح هذه العملية.

المثال : نفترض بنك تجاري يملك وديعة أولية بقيمة 100000 دينار، ويحتفظ باحتياطي قانوني نسبته 10%، فيكون اشتقاق النقود كالتالي:

الجدول رقم (1-4): عملية اشتقاق النقود

المودعون	مبلغ الوديعة	الاحتياطي القانوني(10%)	المبلغ المقابل للإقراض
الأول	100000	10000	90000
الثاني	90000	9000	81000
الثالث	81000	8100	72900
الرابع	72900	7290	65010
.	.	.	.
.	.	.	صفر
الإجمالي	1000000	100000	900000

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع المستعملة في البحث.

لإيجاد قانون النقود المشتقة نعطي أولا رموزا للمعطيات المذكورة في الجدول كالتالي:

- الوديعة الأولية: (و)؛

_الاحتياطي القانوني: (ح ق)؛

_مجموع الاحتياطات المبلغ القابل للإقراض): (ح)؛

_النقود المشتقة: (م).

ومن خلال الجدول المقدم نجد بأن:

ح (و – و.ح ق)...(1)

ويمكننا استنتاج الاحتياطات بالطريقة التالية:

ح= م . ح ق .... (2)

ومن (1) و(2) نجد

م.ح ق= (و– و.ح ق)[1]

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، الجزائر، ص ص 49 –50

ومنه:

$$م = و \quad \frac{(1- ح ق)}{ح ق}$$

بحيث(1 – ح ق) / ح ق يمثل مضاعف النقود.

وحسب المثال السابق فإن مبلغ 900000 دينار يمثل أقصى مبلغ يمكن أن يشتقه البنك.

2.6 اشتقاق النقود في حالة التسرب النقدي والاحتياطي الفائض: في الحالة الأولى تم افتراض أن البنك التجاري يحتفظ فقط بالاحتياطي القانوني، ولكن هذا الافتراض بعيد عن الواقع، فالبنك يحتاط أيضا بالاحتياطي الفائض (المبلغ الذي تحتاط به البنوك التجارية لمواجهة سحوبات المودعين) والتسرب النقدي.

مثال:

نفس معطيات المثال السابق مع إضافة الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب النقدي، وذلك بافتراض:

- الاحتياطي الفائض (ح ف): 6%؛
- احتياطي التسرب النقدي (حت): 4%[1].

الجدول رقم (1-5): اشتقاق النقود في حالة التسرب النقدي

المودعون	الوديعة	احتياطي قانوني(10%)	احتياطي فائض(6%)	احتياطي تسرب(4%)	المبلغ القابل للإقراض
الأول	100000	10000	6000	4000	80000
الثاني	80000	8000	4800	3200	64000
الثالث	64000	6400	3840	2560	51200
الرابع	51200	5120	3072	2084	40960
.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	صفر
	500000	50000	30000	20000	400000

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على المثال.

لدينا سابقا:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص50

$$م = و \frac{(1 - ح ق)}{ح ق}$$

وبذلك نضيف للاحتياطي القانوني الاحتياطي الفائض واحتياطي التسرب، فتصبح العلاقة كما يلي[1]:

$$م = و \frac{(1 - ح ق + ح ف + ح ت)}{(ح ق + ح ف + ح ت)}$$

ومن خلال النتائج المسجلة في الجدول، نلاحظ أن قدرة البنك التجاري على اشتقاق النقود انخفضت في هذه الحالة عن الحالة الأولى، بحيث أصبحت النقود المشتقة تساوي 400000 دينار.

لذلك يمكن القول بأنه كلما زادت القيود المفروضة على البنك التجاري، كلما انخفضت قدرته على اشتقاق النقود.

3.6 حدود قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع

_ نسبة الاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائض؛

_ سلوك باقي البنوك التجارية الأخرى في النظام المصرفي؛

_ نسبة الاحتياطات النقدية التي تتسرب خارج النظام المصرفي؛

_ نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية؛

_ الظروف الاقتصادية السائدة.

وبناءً على ما تقدم نجد أن البنك التجاري يخلق نقودا مشتقة، وذلك عند مبادلة التزاماته أو مديونيته بمديونية أخرى غير النقود[2].

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 51.

[2] سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، بيروت، لبنان، ص: 228.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق للتعرف على مختلف الدراسات السابقة وذلك في كل من: السياسة النقدية والعرض النقدي على التوالي.

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالسياسة النقدية

1. دراسات سابقة باللغة العربية

- **دراسة صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية مع الإشارة على حالة الجزائر (1990-2000) أطروحة دكتوراه لعام 2003/2002:**

والهدف منها إعطاء صورة شاملة عن الجانب النظري للسياسة النقدية، وفي الجانب التطبيقي قام بإسقاط الجوانب النظرية على حالة الجزائر بالتركيز على الفترة الممتدة من (1990-2000).

- **دراسة بركان زهية: فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2010/2009:**

والهدف منها هو محاولة الوقوف على اثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية، لاسيما في ظل العولمة.

- **دراسة نوبا آسيا المعنونة بـ" استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر، مذكرة ليسانس2010/2009:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل استقلالية بنك الجزائر المركزي، ومعرفة ما إذا كان بنك الجزائر المركزي يتمتع بالاستقلالية فعلا في مسايرة وأعماله المصرفية، وقد نتج عن هذه الدراسة جملة من النتائج لعل من أهمها نذكر:

-السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية، فإذا كانت السياسة النقدية سليمة ومتماشية مع الأوضاع الاقتصادية، سينتج عنها اقتصاد متطور خالي من المشكلات والعوائق الاقتصادية التي تقف أمام تحقيق معدلات نمو جيدة.

-من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وبلوغها بالشكل المراد يستخدم البنك المركزي أدواتها التي نميزها في نوعين هما الأدوات الكمية والأدوات النوعية، وباستعمال هذه الوسائل(أدوات السياسة النقدية) يظهر لنا أن هناك سياسة نقدية توسعية وأخرى انكماشية، فهذه الأخيرة تستعمل وعندما ترغب في تخفيض معدلات التضخم المرتفعة.

-لقد تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في تاريخ 1962.12.13 وذلك بموجب اتفاقية أيفيان التي قرارات إصدار نقد جزائري خاص ومنح للبنك حق إصدار العملة كما خولت له عملية منح الائتمان، بعد إن كان تابع إلى فرنسا التي تسعى من خلاله تحقيق مصالحها أولا.

-عرفت الجزائر بإتباعها هذه السياسة النقدية إلى انخفاض معدلات البطالة من خلال تشجيع الدولة للاستمارات بنوعيها الداخلية والخارجية، وكذا البرامج التي طبقتها لمكافحة البطالة.

- **دراسة إكن لونيس، المعنونة بـ "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير 2011/2010:**

=تحدث الباحث في دراسته عن دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، فأبرز أهمية ضبط المعروض النقدي لجعل كمية النقد ملائمة لمستوى النشاط الاقتصادي الحقيق، بدأ بدراسة نظري للسياسة النقدية وكل ما يتعلق بها ثم انتقل إلى المعروض النقدي وضبطه وفي الأخير تحدث عن واقع السياسة النقدية ودورها في ضبط عرض النقود في الجزائر.

- **دراسة بركان زهية المعنونة بـ "فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2009-2010:**

تنوالت هذه الدراسة فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة؟، والهدف منها هو محاولة الوقوف على اثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية، لاسيما في ظل العولمة.

2.دراسات سابقة باللغة الأجنبية

- **Benjamin M. Friedman Monetary Policy December 2000**

السياسة النقدية هي إحدى الوسيلتين الرئيسيتين (الأخرى هي السياسة المالية) التي تؤثر بها السلطات الحكومية في اقتصاد السوق بانتظام على وتيرة واتجاه النشاط الاقتصادي الكلي، والأهم من ذلك أنها لا تشمل فقط مستوى الإنتاج الكلي والعمالة ولكن أيضًا المعدل العام الذي ترتفع به الأسعار أو تنخفض. تنبع قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسة النقدية من وضعها الاحتكاري كمورِّد لالتزاماتها الخاصة، والتي تحتاجها البنوك بدورها (إما كاحتياطيات مطلوبة قانونًا أو كأرصدة لتسوية المطالبات بين البنوك) من أجل إنشاء الأموال والائتمان المستخدم في المعاملات الاقتصادية اليومية. دارت التطورات المهمة في كل من البحث والتنفيذ الفعلي للسياسة النقدية في العقود الأخيرة حول اختيار سعر الفائدة قصير الأجل

مقابل كمية الاحتياطي كأداة التشغيل المباشر للبنك المركزي، سواء كان يجب استخدام قدر من المال كوسيط. الهدف، ما إذا كان يجب تقييد البنك المركزي لاتباع بعض قواعد السياسة البسيطة إلى حد ما، وما درجة الاستقلال السياسي التي يجب أن يتمتع بها البنك المركزي، وما إذا كان سيستهدف التضخم.

- **The Supply of Money – bank BEhaviour and the Implications for monetary analysis (ECB/ Monthly Bulletin; October 2011)**

دور التحليل النقدي في استراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي يستند إلى العلاقة الإيجابية المتينة بين حركات النمو الطويلة الأمد في نمو النقد العريض والتضخم، حيث يؤدي نمو النقد إلى تطورات تضخمية. تبين أن هذه العلاقة صحيحة في جميع البلدان وأنظمة السياسة النقدية.

وعليه، عند محاولة تحديد المساهمات في نمو النقد المرتبطة بمخاطر الاستقرار الأسعار، فمن الضروري البحث عن التغيرات ذات الطابع المستمر أو التي تحدث بسبب عوامل تتجاوز الاحتياجات العادية لدورة الاقتصاد. في هذا الصدد، قد يتأثر إمداد النقود والائتمان بالتقدم المستمر في قدرات وساطة البنوك، مما يسهم في تطورات الأسعار طويلة الأجل في أسواق الأصول والسلع، وقصيرة الأجل بتصور السوق للصحة المالية للبنوك. وبالتالي، من منظور التحليل النقدي، فهم تطورات سلوك البنوك يعد عنصرًا هامًا في استخلاص إشارات المخاطر المتعلقة باستقرار الأسعار.

تقدم القسم 2 من المقالة إطارًا لفهم سبب قد يؤدي التقدم في عملية وساطة البنوك إلى تطورات مستمرة في نمو النقد والائتمان، وبالنهاية يؤثر ذلك على التطورات الماكرواقتصادية ذات الصلة بالسياسة النقدية. يناقش القسم 3 أمثلة محددة، توضح كيف تعرضت عمليات البنوك في منطقة اليورو لتغيرات كبيرة في العقد الماضي. من الناحية الباصرة للميزانية، فإن التعاملات المصرفية الدولية للتمويل

بين البنوك تعد تطورًا هامًا بينما، من الناحية الأصول، يبرز الاستخدام المتزايد لمبيعات القروض ونشاط التورق. يختتم القسم 4.

- **A structural model for the analysis of the impact of monetary policy on output and inflation(Javier Andrés, Ricardo Mestre and Javier Vallès)**

تلعب السياسة النقدية دورًا هامًا في استقرار التذبذبات الاقتصادية وخاصة في ضبط معدل التضخم في الاقتصاد. تحلل هذه الورقة آلية النقل النقدي في إسبانيا من خلال إجراء سلسلة من التمارين المحاكاة باستخدام نموذج اقتصادي ذي درجة عالية من التجميع. تهدف هذه التمارين إلى مقارنة سلوك معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السيناريو الأساسي مع سلوكها في إعدادات سياسة نقدية بديلة مختلفة.

باستخدام هذه التمارين المحاكاة، يقوم هذا الدراسة بتقييم استجابة التضخم ومعدل النمو بعد ضبط جميع المتغيرات الداخلية الأخرى (سعر الصرف، معدل الفائدة الحقيقية على المدى الطويل، الطلب على الأرصدة الحقيقية، وما إلى ذلك) بشكل مناسب. في النموذج الاقتصادي المستخدم، لا يتم تمييز صريح بين المكونات المختلفة للإنفاق أو الدخل. الدرجة العالية للتجميع تجعل من الصعب إجراء تحليل مفصل لقنوات النقل النقدي، ولكنها توفر إجابات لبعض الأسئلة الرئيسية التي لا تكون حساسة لتغييرات في المواصفات النموذجية؛ ولا سيما استجابة الطلب للتغيرات في معدل الفائدة، وأهمية التنافسية في النقل النقدي، وسرعة تعديل التوقعات.

تأخذ مواصفات نموذج المحاكاة في الاعتبار النظام النقدي الإسباني الجديد الذي تم اعتماده في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي. من الناحية المؤسسية، يتجلى هذا التغيير في توجيه أقوى للسياسة النقدية نحو استقرار الأسعار. في هذا السياق، يتم فهم السياسة النقدية بأنها تحديد معدل الفائدة الاسمي على المدى القصير متسق مع هدف البنك المركزي لمعدل التضخم. أما فيما يتعلق بطريقة عمل الأسواق المالية، فإن التحول التدريجي للاقتصاد الإسباني واندماجه في الأسواق الدولية يعني أن توقعات العوامل الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في تحديد المتغيرات الاسمية والحقيقية في الاقتصاد.

يتم تنظيم بقية الورقة على النحو التالي. يلخص القسم 1 أبرز جوانب آلية النقل النقدي وتطور النموذج المحدد. يقدم القسم 2 نتائج محاكاة استراتيجيات مختلفة للتضخم السلبي. يلخص القسم النهائي الاستنتاجات الرئيسية.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالعرض النقدي

1.دراسات سابقة باللغة العربية

- **دراسة عثمان حسني سلمان(2020)، سناء جاسم محمد، المعنونة بـ ""العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 2003-2016 (دراسة قياسية):**

*استهدف البحث قياس اهم العوامل المؤثرة في عرض النقود ومعدلات نموه في العراق خلال المدة 2003-2016، لتحديد قوة واتجاه كل متغير في السيولة النقدية المحلية والتي يمكن من خلالها إيجاد عرض نقدي مناسب يتم عن طريقه وضع سياسة نقدية تؤدي إلى استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم وتتكامل مع سياسة مالية متوازنة وتؤدي إلى تحفيز الاقتصاد وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، تبين أن كل من النقد المتداول لدى الأفراد، والاحتياطي النقدي لدى المصارف، وقيمة المضاعف النقدي، فضلاً عن الرقم القياسي للأسعار تمثل اهم محددات العرض النقدي خلال مدة

الدراسة. تم استخدام دالة من نوع (كوب دوجلاس) وإن- الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة تعطي افضل تقدير للدالة، وان متغيري النقد المتداول لدى الأفراد، والاحتياطي النقدي لدى المصارف (الأساس النقدي) فضلاً عن قيمة المضاعف النقدي لهم تأثير إيجابي كبيرة على الكمية المعروضة من النقد بينما يرتبط الرقم القياسي للأسعار بعلاقة عكسية معه، وان هذه المتغيرات تفسر حوالي(99%) من المتغيرات في عرض النقود خلال مدة الدراسة، من جانب آخر فأن معدل النمو السنوي للعرض النقدي (19.4%) بينما نمو الناتج المحلي الإجمالي (5%) أي أن هناك فائض في النقد المعروض، إذ أن نسبة نمو القاعدة النقدية، يساوي (31%) بينما نسبة نمو المضاعف النقدي لا تتجاوز (3%)، وهذا يوضح عدم قدرة الجهاز المصرفي في تحقيق الائتمان النقدي وخلق النقود، رغم السيطرة الواضحة على التضخم واستقرار الأسعار كما توضح ذلك نسبة نمو الرقم القياسي للأسعار (9.8 %)على ضوء هذه النتائج يمكن الاستنتاج بوجود فجوة كبيرة بين نمو العرض النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أدى إلى ركود اقتصادي مزمن في الاقتصاد العراقي يتطلب تعديل السياسة النقدية بصورة تتوازن مع متطلبات السياسة المالية، بما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي، أو التخلص من الركود، وتعديل الميزان التجاري وسعر الصرف وتخفيض حجم البطالة واستقرار الأسعار.

- **دراسة "ساسي فطيمة" (2015):أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر(1990-2012):**

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر المعروض النقدي وسعر الفائدة الحقيقي، والائتمان المصرفي بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى على نمو القطاع الخاص في الجزائر، ممثلا بمعدل نمو القطاع الخاص خلال نفس الفترة، بالاعتماد على الأساليب الكمية والقياس الاقتصادي عن طريق بناء نموذج قياس يسمح بمعرفة هذا الأثر والعوامل الأخرى الأكثر تأثيرا وبالتالي تم التوصل من خلال النموذج الأفضل أن لكل من المعروض النقدي الممثل بمعدل نمو (M2) وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص أثر إيجابي على نمو القطاع الخاص، حيث عرف المعروض النقدي في الجزائر بداية من سنة 2001 تطورا متسارعا نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية وارتفاع حصة القطاع الخاص من القروض مما نتج عنه نمو القطاع الخاص خلال هذه الفترة، بينما بين النموذج العلاقة العكسية بين كل من سعر الفائدة ومعدل نمو النفقات العمومية.

- **دراسة "سنوسي علي" و"بن البار محمد "(2016): أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)- دراسة تحليلية قياسية:**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، وتم الاعتماد في هذه الدراسة من خلال التحليل وفق برنامج إحصائي(EVIEWS-9) يدرس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر حيث أظهرت الدراسة:

-وجود تأثير واضح لعرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

-وجود علاقة موجبة بين معدل عرض النقود ومعدل التضخم، وهذا يتفق مع آراء مدرسة النقديون أي أن التضخم هو مشكلة نقدية بحتة حسب رأي هؤلاء.

-وجود علاقة موجبة بين معدل الإنفاق العام والتضخم.

- وجود علاقة موجبة بين معدل سعر الصرف ومعدل التضخم.

- **دراسة "عبد الحسين جليل ألغالبي" و"سوسن كريم الجبوري"(2008): أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة":**

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تحديد الأثر الذي يتركه عرض النقد وبحسب مجاميعه المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة (إسبانيا-كندا-اليابان) ومن ثم بيان أي من مجاميع عرض النقد (M3، M2،M1،M) أكثر تأثيرا في تلك المتغيرات خلال الفترة (1985-2001)، وتوصلت الدراسة إلى أن تركز تأثير صافي العملة في التداول (M_O) على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية الإسبانية إذ أنه:

-أثر على كل من (سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، صافي الموازنة الحكومية والبطالة) في حين أظهر تأثيره على سعر صرف الدولار الكندي ولم يؤثر على أي متغير في اليابان.

-لم تظهر أثار معنوية لعرض النقد(M_2) على المتغيرات الاسبانية والكندية وأظهر تأثيرا على بعض المتغيرات اليابانية (سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي).

-عرض النقد (M_3)على المستوى العام للأسعار في كل من اليابان وكندا دون أي تأثير على المتغيرات الإسبانية.

- **دراسة الباحثان: ميلود وعيل، سعدية حيدوش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر(2016-2000)، مجلة التنمية الاقتصادية2017:**

ويهدف الباحثان في هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين عرض النقود (الكتلة النقدية) ومعدلات التضخم خلال الفترة (2000-2016)، وقسموا بحثهم إلى ثلاثة محاور في الأول تحدثوا عن عرض النقود وفي ثاني عن علاقة عرض النقود بالتضخم والثالث تطرقوا إلى تحليل تطور العرض النقدي التي عرفت تطورا متزايد خلال هذه الفترة، وكذلك تحليل معدلات التضخم التي عرفت تبذبذبا وقد بلغت ذروتها في سنة 2012 بنسبة 8%، وتوصلوا في الأخير إلى ضرورة تحديد العرض النقدي بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي وتحكم في معدلات التضخم.

2.دراسات سابقة باللغة الأجنبية

- **Supply of Money (Barnett, William A ; 14July 2006)**

تؤثر سياسة البنك المركزي على إمداد الخدمات المالية. آلية النقل ليست متماثلة في جميع البلدان، ولكن عادةً ما يتم ذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة، حيث يشتري أو يبيع البنك المركزي الأوراق المالية الحكومية المحلية. تؤدي هذه المشتريات والمبيعات إلى تغيير في القائمة المالية للبنك المركزي وبالتالي "النقود عالية السيولة"، والتي تعرف أيضًا بالقاعدة النقدية، وتعرف على أنها مجموع العملة واحتياطيات البنوك. تؤدي التغيرات الناتجة في أسعار الفائدة وفي القوائم المالية للبنوك إلى تغييرات في "النقود الداخلية"، والتي تعرف على أنها الخدمات المالية التي تنتجها البنوك ووسطاء ماليون آخرون. كيفية قياس التغيير الناتج في تدفق الخدمات المالية المقدمة في الاقتصاد أمر معقد يحظى بالكثير من النقاش. تتناول مدخل "المؤشرات النقدية ديفيزيا" في هذه الموسوعة التجميع الطلبي للخدمات المالية، بينما يتناول مدخل إمداد النقود هذا الجانب العرضي.

الإجراء التقليدي للقياس هو جمع الأرصدة الاسمية للأصول النقدية. المجموع الناتج يُسمى "المعروض النقدي". يُنتج طرح القاعدة النقدية من هذا المجموع ما يعامل عادةً على أنه نقود داخلية. يتناول الكثير من الأدبيات الحديثة حول دورات الأعمال البحوث التجريبية حول التأثيرات النسبية للنقود الداخلية والنقود الخارجية. ولكن القياس المعتاد للنقود الداخلية لا يرتبط بنظرية الإنتاج والطرق التي تحدد بها تلك النظرية خدمات الإخراج التي تنتجها المؤسسات المالية.

- **MONEY SUPPLY AND THE IMPLEMENTATION OF INTEREST RATE TARGETS (Andreas Schabert ; MAY 2005)**

في هذه الدراسة، نحلل العلاقة بين أهداف سعر الفائدة وإمداد النقود في التوقعات الرشيدة (خالية من الفقاعات) وفي التوازن لنموذج قياسي يعتمد على النقد مقدمًا. ندرس حقن النقد المشروطة التي تهدف إلى تنفيذ تسلسلات سعر الفائدة التي تلبي قواعد الأهداف النقدية لسعر الفائدة. يترافق سعر الفائدة المستهدف مع رد فعل إيجابي للتضخم عمومًا بارتباط مع معدلات نمو النقود التي ترتفع مع التضخم. عندما لا تكون الأسعار مرنة تمامًا، فإن ذلك يعني أن إمداد النقود غير المقلق للتوازن لا يمكنه تنفيذ قاعدة سعر الفائدة توقعية ونشطة تنظر إلى المستقبل. ينطبق هذا المبدأ أيضًا على نموذج بديل يتضمن طلبًا على النقود يتأثر بسعر الفائدة. يتطلب تنفيذ قاعدة تايلور وجود إمداد نقدي يؤدي إلى تسلسلات توازن متفجرة أو تذبذبية. وعلى النقيض، يمكن تنفيذ هدف سعر الفائدة العرضي عن طريق إمداد نقدي غير مقلق، حتى إذا تجاوز ردود الفعل للتضخم القيمة واحدة، وهو أمر يحدث في كثير من الأحيان في تحليلات قواعد سعر الفائدة.

- **Yugan he, A study on the relationship between money supply and macroeconnomic variables in china, Reserch Article, Chonbuk national University, Vol 8, No 6,southKorea, 2017.**

وضح الباحث في هذه الدراسة أهمية عرض النقود بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي وهي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الفائدة، خلال الفترة 2000-2016 مستعملا في ذلك نموذج الانحدار الذاتي(var) في الصين، فتوصل إلى أنه بزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سيزيد عرض النقود ونفس الشيء لمعدل التضخم أما بالنسبة لسعر الفائدة فزيادتها سوف تؤدي إلى انخفاض عرض النقود، لذلك عن طريق ضبط هذه المتغيرات يمكن السيطرة بشكل أفضل على عرض النقود الفرق.

- **Ebringa oforegbunam Thaddeus, Interest Rate Transmissio Effect on Money Supply: The Nigerian Experience, Journal Of Public Administration and Governance, Federal University of technology, vol 2, No 1, owerri- Nigeria,2012.**

بين الباحث في هذه الدراسة تأثير مؤشر الفائدة على عرض النقود خلال الفترة (1990-2007) ويهدف إلى ضمان الاستقرار في عرض النقود من خلال الإدارة المستدامة لسعر الفائدة، واستخدم في دراسته برنامج Eviews لإجراء التحليل على المتغير معرفة اثر سعر الفائدة على عرض النقود وقد لأظهرت النتائج أن الحد الأدنى لمعدل إعادة الخصم ومعدل الادخار قد أثر بشكل إيجابي كبير على عرض النقود ومن ناحية أخرى كان سعر الفائدة، تأثير سلبي ضئيل على عرض النقود، لازلت السلطة النقدية عاجزة عن إيجاد حل لمشكلة عدم استقرار عرض النقد.

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بعلاقة السياسة النقدية بالعرض النقدي

1.دراسات سابقة باللغة العربية

- **دراسة فتيحة بنابي: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير2009/2008:**

عالجت إشكالية أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن السياسة النقدية لها أثر كبير على النمو الاقتصادي فضخ كتلة نقدية مناسبة يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي كما توصلت إلى أنه هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، وقد ركزت الدراسة على النمو الاقتصادي لوحده كهدف للسياسة النقدية.

- **دراسة وليد عمران: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم–دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر:**

وطرحت إشكالية البحث في التساؤل: ما دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم؟ ووصلت إلى نتيجة تقول بأن مهمة بنك الجزائر والتي تكمن في التحكم في التضخم قد أنجزت كما ينبغي.

- **دراسة سنوسي خديجة المعنونة بـ " دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي–دراسة حالة الجزائر 2000–2013" مذكرة ماستر 2014/2013:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي والأدوات المستعملة في ذلك، وتقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر، وإبراز تطورات المعروض النقدي في الجزائر، وقد كانت أهم نتائج هذه الدراسة تتمثل في:

– إن أدوات السياسة النقدية تنقسم إلى أدوات مباشرة (كيفية) وغير مباشرة (كمية)، بالإضافة إلى أدوات أخرى، بحيث هناك ثلاث أدوات غير مباشرة وهي سياسة إعادة الخصم، سياسة عمليات السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي الإلزامي.

– رغم اختلاف تعاريف السياسة النقدية، إلا أنها تجمع على أنها تمثل مجموعة من الإجراءات والتدابير والأوامر التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي.

– البنك المركزي يقوم بإصدار النقود القانونية وفق قيود وقوانين تنظم هذا الإصدار، والتي تتمثل أساسا في مقابلات الكتلة النقدية، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة...

- **دراسة نصر الدين بوعمامة، "فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، مع دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير 2007:**

وتوصل الباحث إلى أن المقصود بضبط العرض النقدي هو ضرورة قيام السلطة النقدية بممارسة سياسة صارمة على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على العرض النقدي، بهدف جعل كمية العرض النقدي متناسبة مع كمية الإنتاج الحقيقي، وأنه ينبغي تعزيز دور بنك الجزائر في الرقابة على العرض خاصة مع التحول نحو استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ومع ظهور فريق ينادي بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم ومع ضرورة تعزيز دوري الرقابة والإشراف على أعمال البنوك ومنح بنك الجزائر الاستقلالية اللازمة التي تكفل له القيام بدوره بعيدا عن ضغوطات السلطة التنفيذية.

- **دراسةعلي مصلح مرشد راجح، "العرض النقدي وآثاره الاقتصادية، مع دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه 2008:**

توصل الباحث إلى نتيجة أساسية تتمثل في ضرورة تغيير العرض النقدي تناسبا مع معدل نمو الإنتاج الحقيقي، وحصر إصدار النقود في يد الدولة، وضرورة تحويل البنوك اليمنية إلى بنوك.

- **دراسة رشام كهينة وجميل أحمد المعنونة بـ "فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية" مجلة البشائر الاقتصادية 2019/2018:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، ويتضح ذلك من خلال تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم واستق رار الأسعار وتدهور قيمة العملات بالحلول النقدية، إذ تتدخل السياسة النقدية بإجراءاتها وأدواتها المختلفة ومنهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية على التأثير على حجم النقود المعروضة، بالاعتماد على سياسات تتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة وهذا بدوره يؤدي غلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولتحقيق ذلك يتطلب تحديد الأهداف المراد الوصول إليها.

- **MONETARY POLICY STRATEGY IN A GLOBAL ENVIRONMENT(Philippe Moutot, Giovanni Vitale; AUGUST 2009)**

ان عولمة الأسواق المالية على مدى الـ 25 عامًا الماضية أثرت بشكل كبير على سياسة النقد. تتميز المشهد المالي الجديد بأربعة عناصر: تراجع "الانحياز المحلي"، وزيادة حجم المعاملات المالية الدولية مقارنة بالمعاملات في السلع والخدمات، وزيادة عدد البلدان التي تعتمد استهداف التضخم وأنظمة الصرف المثبتة، وتحول هيكل سوق المال. يُرى في البحث أنه في هذا البيئة الجديدة، يجب على السياسة النقدية أن تدمج تحليلًا ماليًا بشكل منهجي في تقييمها لمخاطر استقرار الأسعار. يجب أن تكون السياسة النقدية "تميل ضد الرياح" للفقاعات في أسعار الأصول التي يمكن أن تنفجر بتكلفة عالية وتعوق الحفاظ على

استقرار الماكرواقتصادي والمالي. علاوة على ذلك، نظرًا للترابطات بين أسواق المال على مستوى العالم، يجب تعزيز المراقبة الماكرومالية على المستوى الدولي، ويجب أن يتعاون صانعو السياسة النقدية وتبادل المعلومات على نطاق أوسع وبمستوى أعمق مع المشرفين الماليين.

، يستعرض البحث المبررات التي تدعو البنك المركزي للعمل (بالتنسيق مع البنوك المركزية الأخرى) كمزود نهائي للسيولة لأسواق المال في حالات عدم الاستقرار الشديد وعطل السوق. يجب التصدي بإجراءات مناسبة لأزمة السيولة المفاجئة والحادة في السوق، والتي قد تتجاوز حتى إعادة تمويل غير عادية للمؤسسات المالية والنقدية. في هذه الظروف، يجب أن يعلن البنك المركزي بوضوح أن هدف توفير السيولة هو دعم الوظائف السليمة للأسواق المالية، وأنها لا تشير إلى تغيير في سياسة النقد ("مبدأ الفصل").

- **The Effectiveness of Monetary Policy in Small Open Economies: An Empirical Investigation(Keyra Primus, Mark Horton; September 2016)**

تتناول فحص فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة والمباشرة في بربادوس وجامايكا وترينداد وتوباغو، من خلال تقدير نموذج VARX المقيد للتحليل السيكونومتري مع المتغيرات المعتدلة. يفترض الدراسة أن البنك المركزي ينفذ سياسة نقدية باستخدام قاعدة من نوع تايلور وتقييم تأثيرات سياسة متطلبات الاحتياطي. تشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن صدمة إيجابية في معدل الفائدة السياسية له تأثير مباشر على أسعار الفائدة للبنوك التجارية، إلا أن هناك تراجع ضعيف في انتقالها إلى المتغيرات الحقيقية. علاوة على ذلك، يتم تحقيق نجاح في زيادة نسبة احتياطي الاحتياطي المطلوبة في تقليل الائتمان القطاع الخاص والاحتياطيات الزائدة، في الوقت نفسه يخفف الضغوط على سعر الصرف. وبالتالي، تشير النتائج إلى أن البنوك المركزية في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة ينبغي أن تنظر في استخدام متطلبات الاحتياطي كمكمل لسياسة معدل الفائدة، لتحقيق أهدافها الماكرواقتصادية.

المطلب الرابع: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

أن ما يميز الدارسة الحالية عن الدارسات السابقة هو ندرة الدارسات القياسية التى المتعلقة العرض النقدي كمتغير داخلي أو تابع وبين المتغير المستقل المتمثل فى السياسة النقدية، لذا تختلف الدارسة الحالية فى البعد المكانى، كما أنها تختلف فى البعد الزمنى 2001 – 2021 .

خلاصة الفصل:

بعد الاحاطة بمختلف جوانب السياسة النقدية في هذا الفصل ،يمكننا أن نستخلص بأنه مهما تعددت تعاريف السياسة النقدية من قبل الباحثين والاقتصاديين الا أنها تصب جميعها في معنى واحد ،وذلك باعتبارها مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي.

كما تعرفنا على أهمية النقود وجهات إصدارها البنك المركزي، وتعرفنا ايضا على المعروض النقدي الذي يقصد به كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية، كما توصلنا إلى أن البنك المركزي هو المسؤول الأول على التحكم في المعروض النقدي، ويؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع، وذلك تنفيذا للسياسة النقدية.

الفصل الثاني
الإطار التطبيقي

تمهيد

بعدما تم التطرق الى الجوانب النظرية للدراسة تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الجانب التطبيقي مع الاخذ بعين الاعتبار الإطار الزماني من 2001 إلى 2021 كحدود للدراسة ،وعلى ضوء ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين يندرج كل مبحث الى ثلاث مطالب كالتالي :

المبحث الاول : بنك الجزائر وتقاريره

المبحث الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر

يهدف هذا الفصل الى توضيح تطور الوضعية النقدية ومسار السياسة النقدية في الجزائر ،من خلال دراسة النظام المصرفي الجزائري وتطور مسار السياسة النقدية ،أدواتها وأهدافها اضافة الى تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة مع الاشارة الى الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي.

المبحث الأول: بنك الجزائر وتقاريره

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر قمة هرم الجهاز المصرفي الجزائري وأول مؤسسة نقدية أنشئت بعد الإستقلال وكغيرها من البنوك المركزية في العالم أسندت له بكل المهام المتعلقة بشؤون النقد والسياسة النقدية والمساهمة في تحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي.

1. نشأة بنك الجزائر

تأسس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون (62-144) المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 المصوت عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي، على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد[1]، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئا فشيئا إلى أن تخصص بعد قرن من تأسيسه كبنك مركزي، فمقتضى القانون (62-144) وكل لبنك الجزائر كل المهام التي يتميز بها البنوك المركزية فهو المسؤول الوحيد عن إصدار النقود، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفية استعماله[2]، بتأسيسه أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى بنك الجزائر[3].

2. تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض بنك الجزائر بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي ويدعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية والمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية". يتألف رأس المال الأول للبنك من تخصيص تكتتبه الدولة كليا ويحدد مبلغه بموجب القانون، وهو قابل للزيادة بإدماج الاحتياطات، وله الحق في فتح فروع أو وكلات في كل مدن وولايات التراب الوطني.

---

[1] القانون (62-144) المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، الجريدة الرسمية، العدد العاشر، الصادرة في 28 ديسمبر 1962.

[2] المواد من 41 الى 58 من القانون (62-144) المتضمن انشاء البنك المركزي وانشاء القانون الأساسي.

[3] الموقع الرسمي لبنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/html/present.htm،.

3. وظائف بنك الجزائر

يأتي بنك الجزائر في أعلى قمة الهرم المصرفي، وتسند له عدة وظائف أهمها:

1.3 إصدار النقود: يصدر بنك الجزائر العملة النقدية ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ وفقا للفقرة "أ" من المادة 62[1].

تتضمن تغطية النقد العناصر الآتية:

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية.
- العملات الأجنبية.
- سندات الخزينة.

2.3 البنك المركزي بنك البنوك: يتعامل البنك المركزي مع البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة ويعتبر القائد المصرفي لها الواجب إتباعه وذلك من خلال:

- يتحكم البنك المركزي في تطورات السيولة، حيث تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة يحددها من قانون الودائع التي لديها في صورة نقدية سائلة وبدون فوائد، وهذا ما يسمى بالاحتفاظ الإلزامي لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي (28%) من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة[2].

- يقوم البنك المركزي بتسيير الحسابات التجارية للبنوك، فهو مكلف بتسوية المعاملات فيما بينها عن طريق عملية المقاصة، ذلك لأن استعمال وسائل عديدة في التسويات الكتابية مثل: الشيكات التحويلات البطاقة البنكية، يؤدي إلى وجود كتلة من العمليات والتحويلات بين البنوك، فبعد التحقق من الديون يجب أن تحول المبالغ من المدينين إلى الدائنين في المجموعة البنكية، وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة لدى البنك المركزي، لذا يجب أن يكون لكل بنك تجاري حساب دائم لدى البنك المركزي.

- ويستمد بنك الجزائر خاصية الملجأ الأخير للإقراض من كونه معهدا للإصدار، أي أنه يعتبر المصدر الأصلي للسيولة، قد شهد البنك تحولا مستمرا يرتبط بأهمية السياسة النقدية كعنصر رئيسي وأساسي في التركيبة السياسية الاقتصادية الكلية، حيث أصبح يرسم ويسير السياسة النقدية باستقلالية متزايدة، فإلى

---

[1] المادة 09 من الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية، العدد الثاني والخمسون، الصادر 27 أوت 2003.

[2] المادة رقم 39 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

جانب مهمة تحقيق ثبات الأسعار، فهو يحتفظ بمسؤولية ضمان انسجام عمل النظام المصرفي ونظام الدفع، وقد ظلت استقلالية البنك المركزي ودوره في النمو الاقتصادي مركز اهتمام الحكومة[1].

3.3 بنك الجزائر بنك الدولة: بنك الجزائر هو المؤسسة المالية للدولة بالنسبة لجميع عمليات صندوقها وعملياتها المصرفية والفرضية ويقوم بوظائف بنك الحكومة الآتية[2]:

– يتولى بدون مصاريف مسك الحساب الجاري للخزينة ويقوم مجانا بجميع العمليات المدينة والدائنة التي تجرى على هذا الحساب.

– توظيف القروض التي تصدرها أو تضمنها الدولة للجمهور.

– دفع قسائم السندات التي تصدرها وتتضمنها الدولة، بالتعاون مع الصناديق العمومية.

– الخدمة المالية لقروض الدولة، وحفظ الأموال المنقولة التابعة للدولة وتسييرها.

– يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتاليا أو غير متتال خلال السنة.

– تسيير احتياطات الصرف والمديونية الخارجية.

– الوكيل والمستشار المالي والنقدي للحكومة، وممثلها في المحافل الدولية والهيئات المالية والنقدية الدولية.

– السهر على سير التعهدات المالية مع الخارج، إلى جانب تقديم اقتراحات للحكومة بشأن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والوضعية المالية العامة.

4.3 بنك الجزائر منظم الائتمان: تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر في تنفيذ السياسة النقدية وذلك من خلال[3]:

– يعمل بنك الجزائر على تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها وتقييمها، فإنه يعمل على تحديد الأهداف المتعلقة بالرقابة على مجاميع النقدية والقرضية واستخدام النقد ووضع قواعد الوقاية في سوق النقد والعمل على تفادي مختلف مخاطر الإختلال فيه.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان الامطبوعات الجامعية، ط2، 2003، ص 220.

[2] المواد 46 49 50 و62 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

[3] المادتان 45 و62 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

– يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية مشتريا وبائعا للسندات العمومية والخاصة المقبولة لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات.

– يضع مقاييس وشروط السياسة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية، وينفذها لتحقيق أهدافها.

4. أهداف بنك الجزائر

حدد الأمر رقم (03-11) مجالات عمل بنك الجزائر في النقد والقرض والصرف، وحدد له أهدافه المتمثلة في[1]:

1.4 تحقيق نمو سريع للاقتصاد: حيث يعمل البنك المركزي بصفته مؤسسة ذات طابع عمومي تمثل السلطة النقدية على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة لتسريع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، خاصة وأن صدور الأمر (03-11) تواكب مع توفر الجزائر على فوائض مالية معتبرة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات منذ سنة 2001.

2.4 استقرار المستوى العام للأسعار: تعتبر مكافحة التضخم وتحقيق أدنى مستويات مطلوبة له من أهم أهداف البنك المركزي، خاصة وأنه يمثل السلطة النقدية التي تقع على عاتقها مراقبة الكتلة النقدية المتداولة والتحكم فيها وفق ما تمليه الوضعية الاقتصادية وتحقيق التوازن المطلوب بين حجم الناتج من السلع والخدمات وحجم وسائل الدفع المتاحة للجمهور والمتداولة في السوق.

3.4 استقرار سعر الصرف العملة الأجنبية: يعمل بنك الجزائر على اتخاذ مختلف الإجراءات المناسبة التي تكفل الاستقرار لمعدلات صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية في ظل نظام التعويم الموجه الذي يتبعه، وتحمي الاقتصاد الوطني والأعوان الاقتصاديين من مخاطر تقلبات سعر الصرف، خاصة وأن الجزائر تشهد انفتاحا تدريجيا على الأسواق الدولية وما لذلك من تبعيات وتأثير لسعر الصرف على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، دخولا وخروجا.

5 الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر ومركزياته

يتمتع بنك الجزائر باستقلالية في اتخاذ القرارات وذلك لتربعه على رأس هرم الجهاز المصرفي، وبالتالي فهو يتكون من هيكل تنظيمي محكم من أجل تحقيق الأهداف التي سطرها من خلال وضع السياسة النقدية.

---

[1] حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009، ص336-335.

1.5 الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر: يتشكل الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر من[1]:

1.1.5 محافظ بنك الجزائر: يتعين بمرسوم رئيس الجمهورية لمدة 6 سنوات يقوم بالمهام التالية: يوقع على جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية ونتائج السنة وحسابات الربح والخسارة، يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية وسائر البنوك المركزية لدى الهيئات المالية الدولية بشكل عام لدى الغير.

2.1.5 نواب المحافظ: عددهم ثلاثة بحيث يعين نواب المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية يحدد رتبة كل واحد منهم ويعين كل واحد منهم لمدة خمسة سنوات، ويتم كل سنة وبصفة تلقائية تبديل كل نائب محافظ.

3.1.5 مجلس النقد والقرض: يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، فيؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد[2].

أ. مكونات مجلس النقد والقرض: يتكون مجلس النقد والقرض من[3]:

- يرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر.
- النواب الثلاثة للمحافظ.
- ثلاث مندوبين عن الحكومة.

ويخول للمحافظ بموجب ترأسه للمجلس ممارسة مهامه باسم بنك الجزائر.

ب. مهام مجلس النقد والقرض: تتمثل مهامه في:

- يجوز للمجلس إحداث من بين أعضائه لجانا استشارية بصلاحيتها وتكوينها وقواعدها، ويمكنه أن يستشير أية مؤسسة، أو أي شخص[4].

---

[1] الموقع الرسمي لبنك الجزائر: تم الاطلاع عليه بتاريخ: 16-05-2023.
http://www.bank-of-algeria.dz/html/present.htm.

[2] يحوصى مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90/10 والأمر 03/11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد السادس عشر، المركز الجامعي بشار.

[3] المادة 32 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

[4] عزوز علي، حول قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإصلاح النظام المصرفي 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، ص:14.

– يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك.

– باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي، كما يقوم بتحديد ميزانية البنك.

– باعتباره سلطة نقدية، يقوم بتنظيم إصدار النقود، ويحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية.

– يسير السياسة النقدية ويقوم بوضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية[1].

4.1.5 الأمانة العامة: مسؤولة عن استقبال وبعث البريد وتوصيل القرارات إلى الهيئات المعنية.

5.1.5 المراقبان: يقوم بمراقبة البنك المركزي مراقبان يعينان بمرسوم يصدر من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويقدم المراقبان للوزير المكلف بالمالية تقريرا حول حسابات السنة المالية المنصرمة خلال الأشهر الثلاثة التي تلي انتهاء السنة المالية، كما تسلم نسخة من التقرير للمحافظ.

6.1.5 مديرية التنظيم والاتصال: مسؤولة عن التنظيم والتنسيق بين جميع مديريات البنك المركزي، ويتكون الهيكل الوظيفي لبنك الجزائر من المديريات العامة التالية: (المديرية العامة للدراسات المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية، المديرية العامة للصندوق العام المديرية العامة للقرض المديرية العامة للرقابة على عملية الصرف، المديرية العامة لدار النقد، المديرية العامة للمفتشية العامة المديرية العامة للموارد البشرية المديرية العامة للإدارة والوسائل، المديرية العامة للشبكة، المديرية العامة للمدرسة العليا للمصرفة).

كما تعاين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم المقومات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية.

7.1.5 لجنة الرقابة المصرفية: تأسست اللجنة من أجل مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها المعاقبة على الاخلالات التي تتم معاينتها، تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية، وتسهر على نوعية وضعياتها المالية تسهر على احترام قواعد

[1] المادتان 42 و43 من الأمر (11–03) قانون النقد والقرض.

حسن سير المهنة، كما تعاين، عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم اعتمادهم وتطبق عليهم المقومات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية[1].

2.5 مركزيات بنك الجزائر: يحظى بنك الجزائر بأهمية كونه المسؤول عن تنظيم سير المؤسسات المالية والبنوك التجارية، وذلك من خلال إقرار قوانين تضمن السير الحسن للنظام المصرفي لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف السياسة النقدية للدولة، ومن أهم الأمور التي يعمل على أخذها في عين الاعتبار ما يلي:

1.2.5 مركزية المخاطر: في إطار الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل البنكي، تتزايد المخاطر المرتبطة بالقروض ويحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام على التقليل من المخاطر، وفي هذا الإطار أسس قانون النقد والقرض في مادته (160) هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت "مركزية المخاطر"، ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك.

وتتمثل مهام مركزية المخاطر فيما يلي[2]:

– تلعب دورا إعلاميا ممتازا للبنوك والمؤسسات المالية يتمثل في تزويدها بالمعلومات الضرورية المرتبطة بالقروض والزبائن التي يمكن أن تشكل مخاطر لها تؤثر على نشاطها وعملها.

– مراقبة مدى احترام وتطبيق قواعد التسيير التي يحددها البنك المركزي من طرف البنوك والمؤسسات المالية لضمان سيولتها وقدرتها تجاه الغير وضمان توازنها المالي.

– تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي الذي يسمح له بتسيير أفضل لسياسة القرض.

– منح البنوك والمؤسسات المالية القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة بناءً على معطيات سليمة نسبيا.

---

[1] محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 147.

[2] Le règlement N°93/17 du 33 mars 1993, porttant l'organisation et le fonctionnement de la centrale des impays, art (04).

2.2.5. مركزية عوارض الدفع: قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم (92-02) المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع[1].

وتتمحور مهام مركزية عوارض الدفع في عنصرين هما[2]:

- تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها وتتضمن هذه البطاقة كل الأحداث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة.

3.2.5. مكافحة إصدار شيكات بدون مؤونة: إذا كانت مركزية عوارض الدفع تهتم بتجميع المعلومات المرتبطة بمشاكل الدفع الخاصة بالقروض أو بأدوات الدفع فإن جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم وسائل الدفع وهي الشيكات، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام (92-03) المؤرخ في 22 مارس 1992.

ويعمل هذا على تجميع المعلومات إلى الوسطاء الماليين ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض الدفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون ومن الملاحظ أن إنشاء مركزية الرقاة ومكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد وبالإضافة إلى وظيفة إعلامية يهدف إلى تطهير النظام البنكي من الغش[3].

---

[1] القانون رقم (92-02) المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها الجريدة الرسمية، العدد الثامن، المؤرخ في 07 فيفري 1993.

[2] الطاهر الطرش، مرجع سابق، ص ص 208-209

[3] القانون رقم (92-03) المؤرخ في 03 جويلية 1992 المتعلق بإنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة.

المطلب الثاني : المعروض النقدي ومقابلاته وكيفية تحديده

1.مفهوم العرض النقدي

تختلف وجهات النظر في تعريف العرض النقدي من حيث عناصره وطريقة حسابه باختالف الانظمة النقدية للدول، وفي مايلي ندرج التعريفات التالية للعرض النقدي :

يعرف عرض النقود بأنه "مجموع وسائل الدفع بجميع أنواعها وهي البنكنوت المصدر، العمالت المساعدة، النقود المصرفية، الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

قدية الااقتصادية في تفسير عرض النقود من كونه متغير خارجي أومتغير داخلي. ويعتبر عرض النقود متغير خارجي إذا كان ال يتحدد وفق عوامل موضوعية أي يتحدد خارج النموذج ومستقل عن الطلب على النقود، وهو مأقرته كل من النظرية الكالسيكية والكنزية والمدرسة النقدية .

ويكون عرض النقود متغير داخلي إذا تحقق شرطان وهما أن عرض النقود ال يتحدد وفقا لق ار ارت البنك المركزي وإنما تبعا للمتغيرات الااقتصادية للبلد، وأن تتوفر للبنوك التجارية مقدرة في الحصول على القروض من البنك المركزي؛ استجابة لمتطلبات القطاع الخاص من الائتمان.

2 .مكونات عرض النقود:

يتكون العرض النقدي من المجاميع التالية :

1.2 .عرض النقد بالمعنى الضيق(M1) :حدد الاسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي عرض النقد على أساس وظيفة النقد المتمثلة في كونها أداة مبادلة، ويشمل العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي الصادرة عن البنك المركزي على شكل أو ارق نقدية ومساعدة؛ وهي النقود القانونية التي تتمتع بالقبول العام، مضافا إليها ودائع تحت الطلب التي يمكن السحب عليها بالشيكات، ويأخذ عرض النقد1 Mشكل المعادلة التالية :

DD+C=M1

حيث أن: 1 Mتمثل عرض النقد بالمعنى الضيق، C : تمثل العملة في التداول، DD: تمثل الودائع الجارية

2.2. عرض النقد بالمعنى الواسع(2 M) :يشمل على عرض النقد بالمعنى الضيق M1مضافا إليه الودائع ألجل وودائع التوفير لدى البنوك التجارية، ويعتبر مؤشر مهم لتحديد

اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي، ألن عرض النقد بالمعنى الضيق اليعبر عن كمية النقد المتوفرة فعال في الاقتصاد، كذلك التغيرات في الطلب الكلي والانفاق الكلي تحدث نتيجة التغيرات في الموجودات شبه النقدية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار، ويأخذ عرض النقد M 2شكل المعادلة التالية :

M2=C+DD+Td+Sd

حيث أن: M2 : تمثل عرض النقد بالمعنى الواسع، C: تمثل العملة في التداول، DD:تمثل الودائع الجارية Td: تمثل الودائع ألجل، Sd:تمثل ودائع التوفير.

3.2. عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) : يعود الاهتمام بعرض النقد بالمعنى الاوسع إلى بحث راد كليف (Rad Cliffe) الذي نشر سنة، 1959 وأكدت الابحاث بعده أن أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والاوراق الحكومية تعتبر مصادر بديلة للسيولة يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير، الا أن إرتفاع العائد عليها وإنخفاض فترة تحويلها إلى وسيلة دفع يؤدي إلى إنخفاض الطلب على الارصدة النقدية وزيادة حجم الودائع مما يتوجب من البنك المركزي ضرورو مراقبتها .بالاضافة إلى تقسيمات عرض النقد السالفة الذكر (M1، M2، M 3) يوجد النوعيين التاليين لعرض النقد وهما:

4.2. عرض النقد الممثل في النقد الاساسي(M0): وهو يعبر عن العملة التي بحوزة الافراد خارج الجهاز المصرفي، ويعتبر من تقسيمات عرض النقد كونه يشكل جزء كبير منه وله تأثير مباشر عليه، ويمثل أكبر جزء من عرض النقد في الدول النامية.

5.2. عرض النقد بالمعنى (M4)(M5) :يشمل العرض النقدي4 Mعلى العرض النقدي 2 Mمضافا له شهادات الايداع الكبيرة(CDs) ، واتفاقيات إعادة الشراء التي تزيد مدة استحقاقها عن ليلة واحدة التي تصدرها البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، أما العرض النقدي5 M فيشمل على العرض النقدي 3 Mمضافا إليه شهادات الايداع، ويوجد كل من العرض النقدي4 Mو5 Mفي الواليات المتحدة الامريكية.

3. العوامل المحددة للعرض النقدي

يخضع عرض النقود في الاقتصاد لإلعتبارت التالية:

1.3. القاعدة النقدية: وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية أو الاحتياطات الاجبارية وغيرها .

2.3 .العجز الحكومي: إذا لجأت الحكومة إلى ش ارء النقد الاجنبي من البنك المركزي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى إنخفاض في رصيد العملة الاجنبية لدى البنك المركزي؛ مما يقلل من قدرته على إصدار النقد الجديد– عدم وجود تغطية لإلصدار النقدي الجديد من النقد الاجنبي– بالتالي ينخفض العرض النقدي .

4.3. صافي البنود الاخرى: وتتكون من :

–رؤوس أموال الجهاز المصرفي: من خالل قيام المصارف بزيادة رأسمالها بطرح أسهم للجمهور فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي؛

–الارباح غير الموزعة والاحتياطات: فإذا كانت هذه الاحتياطات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة يؤدي ذلك إلى إنخفاض العرض النقدي والعكس؛

–الاصول الثابتة للجهاز المصرفي: حيث يزيد العرض النقدي بزيادة الاصول الثابتة للجهاز المصرفي ويقل بنقصان قيمة هذه الاصول؛

–سلوك القطاع العام: يكون تأثيره على عرض النقود من خالل زيادة الانفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، فالانفاق العام يمول عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الاصول المالية للجهاز المصرفي.

سلوك القطاع الخاص: من خالل الاقتراض من البنوك؛ إذ يتغير عرض النقود بزيادة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

إضافة إلى محددات العرض النقدي السالفة الذكر يتأثر عرض النقود بالمتغيرات التالية:

–حجم العمالة في الدولة؛

–مقدار المواد الانتاجية المعطلة؛

–تعاقب فترات التضخم والانكماش.

2. تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

1.2. مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

تتكون المجاميع النقدية في الج ازئر من العناصر التالية :

1.1.2. الموجـودات أو المتاحـات النقديـة (M1): وتتمثـل فـي النقـود المركزيـة تشـمل الحسـابات الدائنـة للبنـوك التجاريـة لـدى البنـك المركـزي، والنقـود القانونيـة المكونـة مـن النقـود الورقيـة والمعدنيـة + الودائــع تحــت الطلــب للمتعــاملين غيــر البنكيــين فــي البنــوك الابتدائيــة+الودائع فــي الحســابات البريدية الجارية.

2.1.2. الكتلــة النقديــة (M2) :تتكـون مـن المتحـات النقديـة M1 + شـبه النقـود تشـمل الودائـع ألجل، الودائع الادخارية في البنوك التجارية.

3.1.2. سـيولة الاقتصـاد (M3) : تتمثـل فـي الكتلـة النقديـة M2 + الادوات الماليـة ذات السيولة غيـر المؤكـدة كالاسـهم والسـندات .تطـور حجـم العـرض النقـدي والعناصـر المقابلـة لـه فـي الجزائر خالل الفترة (2016-2000) .

مـن أجـل تحليـل وضـع العـرض النقـدي فـي الجزائـر نـدرج الجـدول التـالي الـذي يوضـح تطـور كـل من العرض النقدي M1والعرض النقدي 2 Mفي المدة (2016-2000) ، وركزنـا فـي دراسـتنا على تطور العرض النقدي 2 Mباعتباره المقياس الذي يعبر عن العرض النقدي في الجزائر.

جـدول رقـم (2-1) تطـور حجـم الكتلـة النقديـة فـي الجزائـر خالـل الفتـرة(2016-2000)، الوحـدة (مليار دينار)

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية (M1)	أشباه النقود	الكتلة النقدية (M2)	معدل نمو (M2)
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	%13.0
2001	577.2	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	%22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	%17.3
2003	781.4	849.0	1630.4	1724.0	3354.4	%15.6
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	%10.5
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	%11.7
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	%18.6
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	%24.2
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	%16.0
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	%3.1
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	%15.4
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	%19.9
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	%10.9
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	%8.4
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	%14.6
2015	4108.1	5153.1	9261.2	4443.3	13704.5	%0.1
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	%0.8

المصدر: بنك الج ازئر، التقرير السنوي، 2004، 2008، 2013، 2016 .

شكل رقم(2-1): تطور المجاميع النقدية M 1 وM 2في الجزائر خالل الفترة(2000-2016)

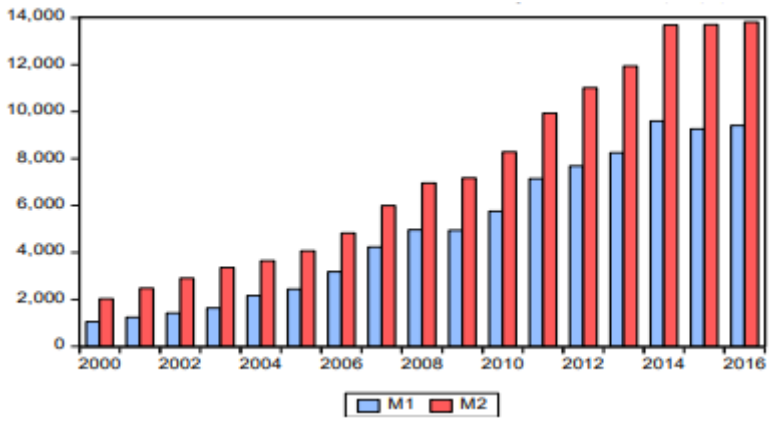

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1)

من خالل مايظهره الجدول نجد أن العرض النقدي في الجزائر خالل الفترة (2000-2016) عرف تطور ملحوظ ومهم، يظهر في الارتفاع المتزايد والمتواصل للكتلة النقدية طول فترة الدراسة سواءا ماتعلق بالعرض النقدي M 1 والعرض النقدي M2، ويرجع إرتفاع عرض النقود M1 بداية من سنة 2000 نتيجة إرتفاع النقود القانونية من 484.5 مليار دينار سنة

2000إلى 4497.2 سنة 2016 وكنتيجة حتمية للبرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية بدءا من سنة 2000 من برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2000-2004) الذي خصص له مبلغ 520مليار دينار إلى برنامج دعم النمو للفترة(2005-2009) الذي خصص له مبلغ 17 55مليار دينار.

ويلاحظ تسارع وتيرة نمو العرض النقدي M2بمعدالت مرتفعة حيث إرتفعت بين سنة 2000وسنة 2001من 13% إلى 22.3% بسبب النمو القوي للودائع ألجل بالدينار الج ازئري والودائع ألجل بالعملة الاجنبية من طرف شركات النفط، وبلغت أعلى نسبة سنة 2007 ب،24.2% وأهم ما يفسر إرتفاع عرض النقود خالل الفترة (2000-2008) نتيجة والغاز إرتفاع صافي الموجودات الخارجية من العملة الأجنبية الذي أدى إلى زيادة الودائع لدى البنوك من جهة وارتفاع القروض المقدمة لالقتصاد من جهة أخرى.

وسجلت سنة 2009 تراجع كبير في نمو العرض النقدي M2 بنسبة نمو بلغت 3.1% نتيجة تأثير الازمة المالية العالمية على صافي الموجودات الخارجية من العملة الاجنبية، وكذا نتيجة لإلجراءات التي إتخذها بنك الجزائر ألجل إمتصاص فائض السيولة *والمتمثلة في إسترجاع السيولة والذي حدد مبلغه سنة 2008 ب1100مليار دينار، وكذا وسيلة الوديعة المغلة للفائدة التي إستخدمها بنك الج ازئر كوسيلة إلمتصاص السيولة، إضافة إلى وسيلة الاحتياطي الاجباري الذي، بعدها عاد معدل نمو عرض النقود M2 سنة 2010 19 بلغ394.7 مليار دينارسنة2009 مقابل 272.1 مليار 2008 لإلرتفاع إلى 15.4% إلرتفاع القروض المقدمة للدولة سنة 2010 إلى3510.91 مقارنة ب3488.92 سنة، 2009 وارتفاع القروض المقدمة لالقتصاد في سنة 2010 ب15.6% مقارنة ب20.1% سنة 2009 و18.6% سنة، 2008 وارتفاع نسبة ودائع المؤسسات العمومية بنسبة10.2%.

بعد التحسن في مستوى العرض النقدي خالل المدة 2010-2012 نتيجة إرتفاع الانفاق العام والفروض المقدمة لالقتصاد حيث، إرتفع ب 22.3% سنة، 2011 21.7% سنة 2012 وهذا خارج ودائع شركات النفط، تراجع معدل نمو M2 متأثرا بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط من منتصف سنة 2014 والذي نتج عنه إنخفاض الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر حيث كانت سنة 2014 بقيمة 178.94مليار دوالر وانخفضت إلى 144.13 مليار دوالر سنة2015 إلى 114.14مليار دوالر سنة 2016، وأصبحت القروض المقدمة لالقتصاد تمثل

المصدر الرئيس للعرض النقدي في الجزائر 22 114.14مليار دوالر سنة 2016 خالل سنة 2015 و2016 إلنخفاض صافي الاصول الاجنبية، حيث توسع الاتمان المقدم لالقتصاد سنة 2015 ب16.1% 23الذي وجه الجزء الاكبر منه لتمويل الواردات.

المطلب الثالث: أدوات واهداف السياسة النقدية خلال الفترة 2014-2020

إن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشر لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية، من أهم الأدوات التي نادت بها السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:

1. معدل إعادة الخصم:

إن إعادة الخصم هي الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف بنك الجزائر لإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية من جهة، ومن جهة أخرى كأحد أدوات السياسة النقدية في مراقبة السيولة المصرفية، وتميزت عملية إعادة الخصم في الجزائر بمعدل خصم ثابت ومنخفض، وذلك مقابل إعادة التمويل الجهاز المصرفي من طرف البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، إن عملية إعادة تمويل البنوك تتم في إطار سقف محدد كليا وفي إطار سقف محدد مسبقا لكل مؤسسة قرض، بحيث يتم تحديد هذا السقف كل ثلاثة أشهر بالاعتماد على نجاعة البنوك في استعمال السيولة ووضعها في متناول الأعوان الاقتصاديين وهذا وفقا للسياسة النقدية المسطرة من طرف السلطات النقدية.

لقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدي بنك الجزائر، مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و72 من قانون النقد والقرض 90/10)، ونذكر هذه الشروط:

1. إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج. 2. إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى 6 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.

3. إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن تتجاوز المدة القصوى 6 أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات.

4. خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر على الأكثر.

وقد تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، ولقد استقر معدل إعادة الخصم عند 4% منذ سنة 2014 لأن الوضع في الجزائر بدأ

يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي والجدول التالي يوضح تطورا معدل إعادة الخصم لدي بنك الجزائر :

الجدول رقم (2-2): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنة	معدل إعادة الخصم %	السنة	معدل إعادة الخصم %
2001	6.5	2011	4
2002	5.5	2012	4
2003	4.5	2013	4
2004	4	2014	4
2005	4	2015	3.5
2006	4	2016	3.5
2007	4	2017	3.5
2008	4	2018	3.75
2009	4	2019	3.75
2010	4	2020	3.75
		2021	3.75

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2001 – 2021.

الشكل رقم(2-2): يوضح نسبة معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

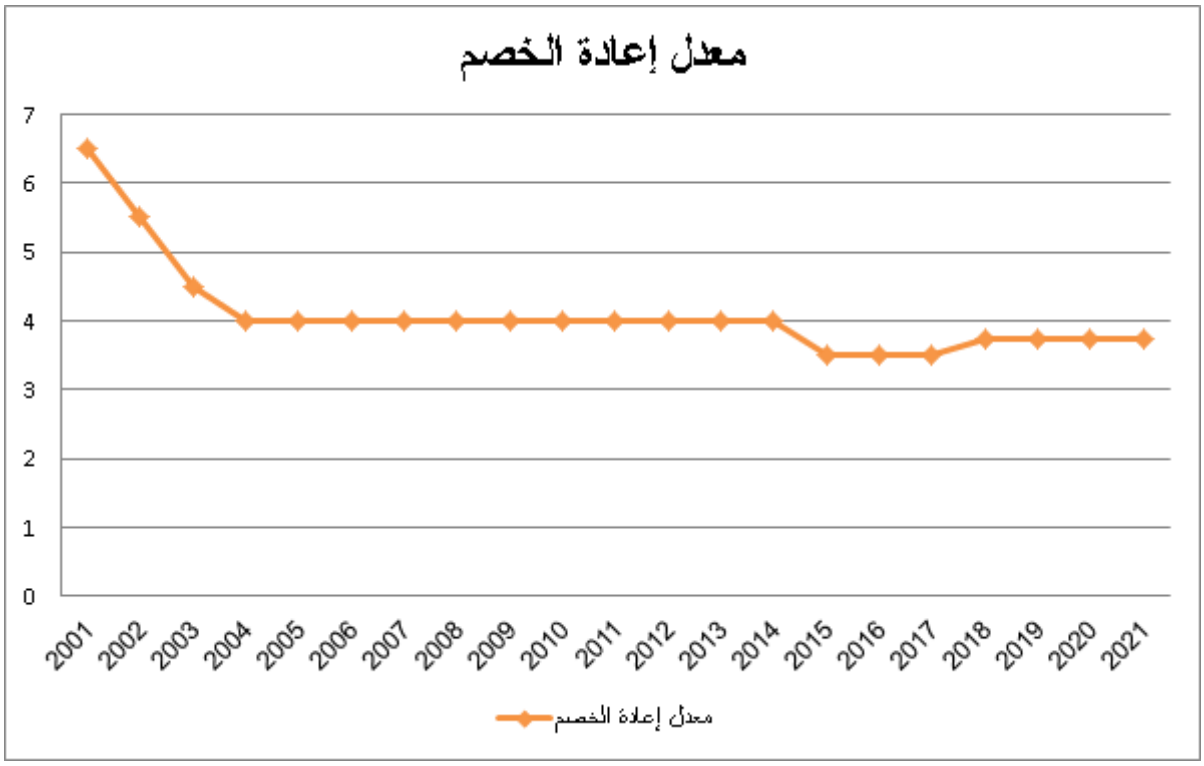

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدل إعادة الخصم في انخفاض من 2001 الى 2004 وبقي ثابت الى غاية 2014 بنسبة 4%، ثم بدء بالتراجع النسبي أي الانخفاض إلى 3.5 حتى سنة 2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017، ومن 2017 إلى 2019 بداء المعدل بالارتفاع ليبلغ 3.75% وبقي هذا المعدل ثابت إلى غاية 2021 وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا وانعدام إعادة التمويل لدي بنك الجزائر وهذا ما يفسر ثبات معدل إعادة الخصم.

2. معدل الاحتياطي الإجباري

تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90/10، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدي 28%، إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الأمر 03/11 المعدل والمتمم للقانون 90/10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية، ولأجل، وسندات الصندوق، دفتر التوفير الودائع المشترطة في عمليات

الاستيراد والودائع الأخرى، لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة يتضمن تطبيق هذه آلية في الجزائر منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة.

الجدول رقم (2-3): تطور معدل احتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2001- 2021)

السنة	معدل الاحتياطي الاجبري %	السنة	معدل الاحتياطي الاجباري %
2001	3	2012	11
2002	4.25	2013	12
2003	6.25	2014	12
2004	6.5	2015	12
2005	6.5	2016	9
2006	6.5	2017	9
2007	6.5	2018	10
2008	8	2019	10
2009	8	2020	3
2010	9	2021	2
2011	9		

الشكل رقم (2-3): يوضح نسبة معدل احتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2001- 2021)

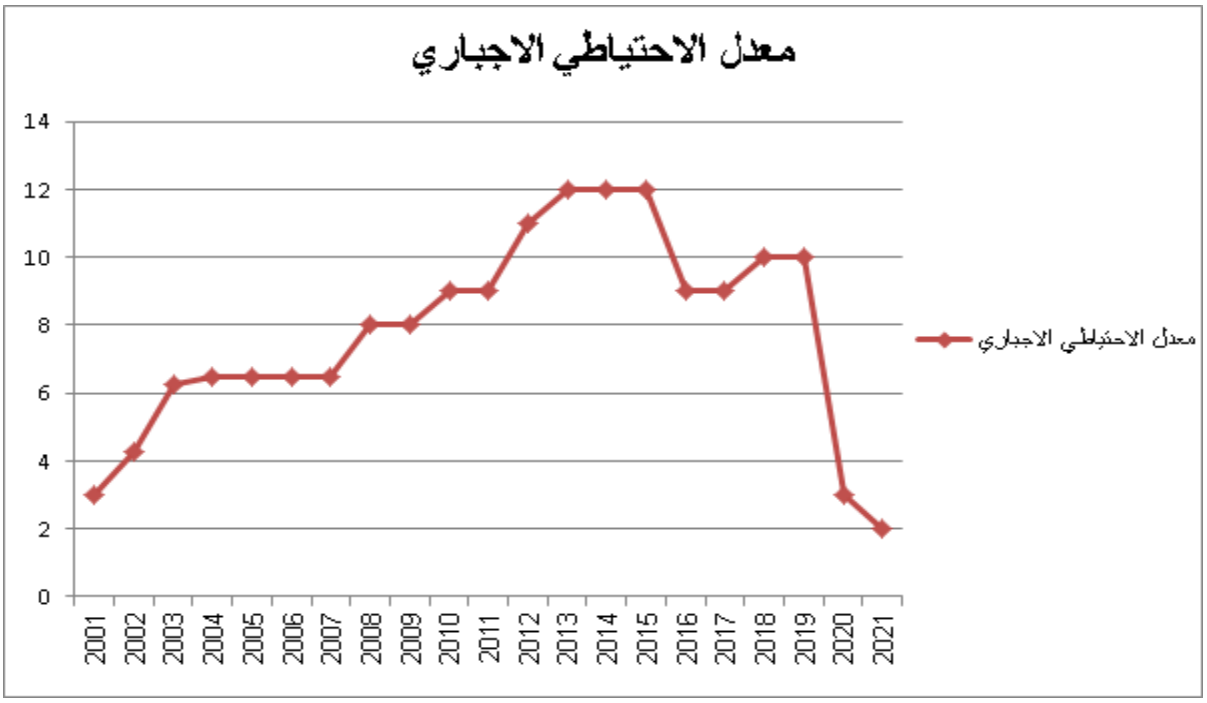

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدل الاحتياطي الإجباري في ارتفاع حتى سنة 2004 اخذ في الاستقرار الى غاية 2007 عند 6.5% وبعدها عاد الى الارتفاع ثم بقي مستقرا عند 12% خلال السنوات 2013 و2014 و2015، لأن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على هذه الأداة من أجل امتصاص السيولة وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في التضخم يبدأ معدل الاحتياطي الإجباري في الانخفاض وتراجع سنتي 2016 و 2017 إلى 9%على التوالي، مما يعني أن اقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة وانخفاض المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة علي التوسع في منح الائتمان و انتعاش الاقتصادي ومعالجة الركود، ثم يعود إلى الارتفاع خلال السنتين 2018 و 2019 إلى 10% ، وفى سنتي 2020 و2021 انخفاض إلى 3% و2%

3. عمليات السوق المفتوحة:

نص قانون النقد والقرض 90/10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، لكن بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف 20 جعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية، طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي

تتجاوز ستة أشهر، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة لكن بداء من سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداء النقدية الهامة، وهو ما تجلى ذلك حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر بـ 3.5 لسندات تستحق لفترة ما بين 7 أيام 3 أشهر 6 أشهر، 12، شهر لكن تطبيق عمليات السوق المفتوحة لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر

ان للإصلاح المصرفي بصفة عامة، دورا مهما في تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية التي يرغب فيها المستثمر، لان اي مستثمر عندما يريد اتخاذ قرار للاستثمار فإنه ينظر للامتيازات التي توفرها التشريعات والقوانين التي تجعل من استثماره مربح وناجح بعد ان ينظر للوضع الامني والسياسي والاقتصادي، لذا نجد ان الجزائر لم تتوانى في وضع ترسانة من القوانين والتشريعات والتي سنلخصها في هذا المبحث.

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي في فترة السبعينات

تبنت السلطات الجزائرية إبتداءا من عام 1970، وتكريسا لنهجها السياسي والإقتصادي القائم على الإشتراكية ومركزية القرار، إعادة تنظيم الجهاز المصرفي الذي كان يرتكز على قاعدتين أساسيتين هما: مركزية قرار الإستثمار من جهة، ومن جهة أخرى تخصص البنوك [1].

1.الإصلاح المالي لعام 1971.

لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد أيضا طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة، وهذه الطرق هي:

- ✓ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- ✓ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

ولقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 لإزالة الاختلال في السياسة المالية والنقدية، عبر مخطط رباعي أول عام 1970 إلى غاية 1973، ودعم هذا الإجراء التخصص البنكي، ولقد انبثق عن هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما"[2]:

- **مجلس القرض:** أنشئ بمقتضى الأمر 71 – 47 في 30 جوان 1971، وحسب المادة الأولى منه[3] **(**يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض، يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض**)**.

---

[1] طارق بلهاشمي، **الإصلاحات المصرفية في الجزائر**، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جانفي 2005، ص: 56.

[2] زكريا دمدوم، "**الإصلاحات الراهنة في الإقتصاد الجزائري 2000/1990 دراسة تحليلية**"،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي)، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص:113.

[3] الأمر رقم 71 – 47 المؤرخ في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض. الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة في عام 1997.

- **اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:** أنشئت بموجب الأمر رقم 71 – 47 في 30 جوان 1971، حيث تم إحداث لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية، وتوليها بالمهام التالية[1]:

✓ تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية، في كافة الأمور المصرفية.

✓ تسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية، وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمنشآت الإقتصادية.

✓ دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية، وعرضها على وزير المالية.

وفيما يلي نعرض شكل توضيحي يتضمن هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1982:

شكل رقم (2–4): يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 1982 .

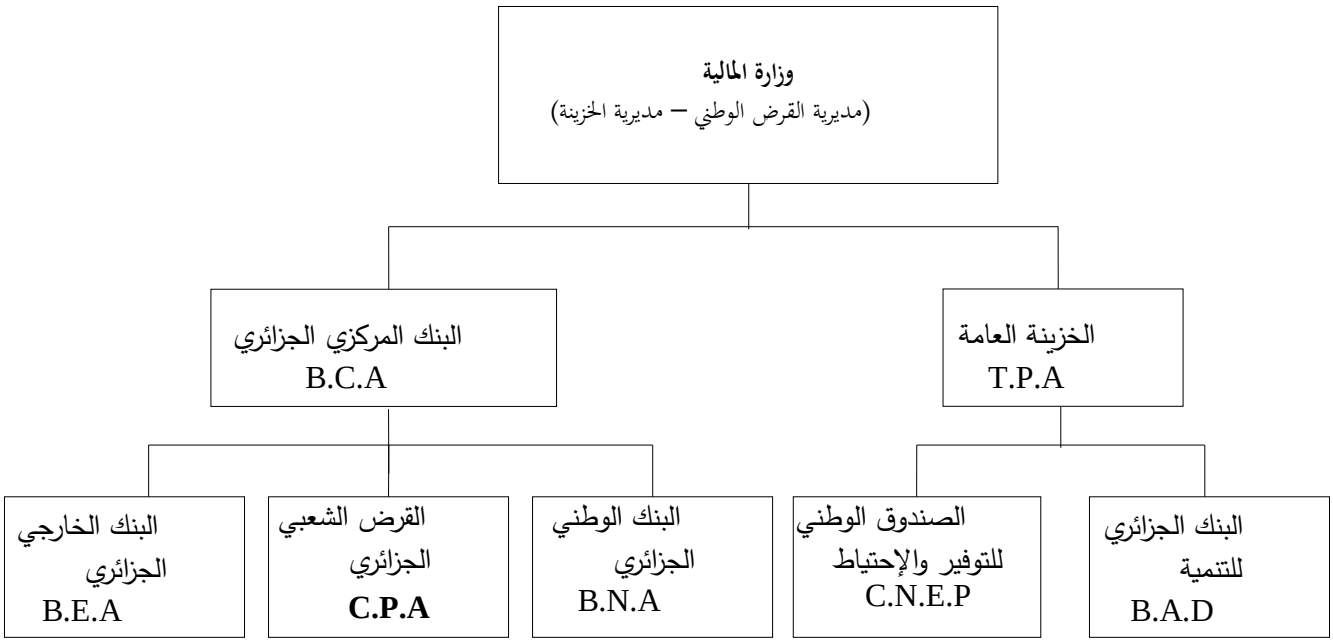

المصدر: بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي الجزائدري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص:31.

ما تميزت به إصلاحات السبعينات هو تغير قواعد تمويل النشاط الإقتصادي[2]، حيث أعطيت أهمية رئيسية للخزينة العمومية في إحداث القروض الممولة للنشاط الإقتصادي الوطني، كما أصبحت البنوك التجارية أداة تنفيذ، وأهملت وظيفة الوسيط المالي[3].

[1] زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 114.

[2] أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 139.

[3] أحمد هني، مرجع سابق، ص: 70.

المطلب الثاني: تطور مقابالت الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2019-/2020)

إن تغطية الكتلة النقدية هي يف احلقيقة ديون على مؤسسة الاصدار، ولا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك اجلزائر الا من العناصر التالية: (بلعزوز، ،2217 الصفحات 162-161)

الذهب والعمالت الصعبة: تأيت من إيرادات صادراتنا من السلع واخلدمات (المحروقات)، ودخول صافية لرؤوس الاموال (استثمارات خارجية مباشرة وغير مباشرة) وتحولات أحادية للقطاع الخاص والعام (مسامهة المهاجرين الجزائريين باخلارج)، أضف الى ذلك ما متلكه الدولة من سبائك وعمالت ذهب، وعملات أجنبية حرة التداول .

ديون على الخزينة: متثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى املصرف املركزي مينحها تسبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة.

قروض لالقتصاد: تسمح هذه العملية للشركات بالاقرتاض من البنوك لسقف حمدد، وحيت تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإهنا تلجأ إىل مؤسسة الاصدار إلعادة اخلصم على أساس معدل سعر فائدة

إن أخطر العناصر الثالثة لتغطية النقد هي الدين على اخلزينة العامة، اليت متثل خطرا حقيقيا للتوازن الاقتصادي واستقرار الاسعار، ألن هذه الديون توجه إىل نفقات على الاستهالك أو الاستثمار الذي لا ينتج سلعا وخدمات مباعة. (محدوش، ،2015 صفحة 289) .

والجدول التالي يظهر تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2019-2020)

الجدول: تطور مقابالت الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2019-2020) الوحدة: مليار دينار

السنة	صافي الموجودات الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	السنة	صافي الموجودات الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2000	775.9	677.4	993.7	**2010**	11996.5	-3510.9	3268.1
2001	1310.8	569.7	1078.4	**2011**	13922.4	-3406.6	3726.5
2002	1755.7	578.6	1266.8	**2012**	14940.0	-3334.0	4287.6
2003	2342.6	423.4	1380.2	**2013**	15225.2	-3235.4	5156.3
2004	3119.2	-20.6	1535.0	**2014**	15734.5	-1992.3	6504.6
2005	4179.7	-933.2	1779.8	**2015**	1575.4	567.5	7277.2
2006	5515.0	-1304.1	1905.4	**2016**	12596.0	2682.2	7909.9
2007	7415.5	-2193.1	2205.2	**2017**	1227.4	4691.9	8880.0
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	**2018**	9485.6	6325.7	9976.3
2009	10885.7	-3488.9	3086.5	**2019**	7598.7	7023.9	10857.8

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على

بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة ،2008-2009 صفحة 283

بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة،2010-2011 صفحة 171

بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة،2013-2014 صفحة 153

بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة ،2017-2018 صفحة 148

بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة ،2018-2019 ،2212 صفحة 159

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ثلاثي رابع ، ،2020 صفحة 10

الشكل 2 تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2020/2019)

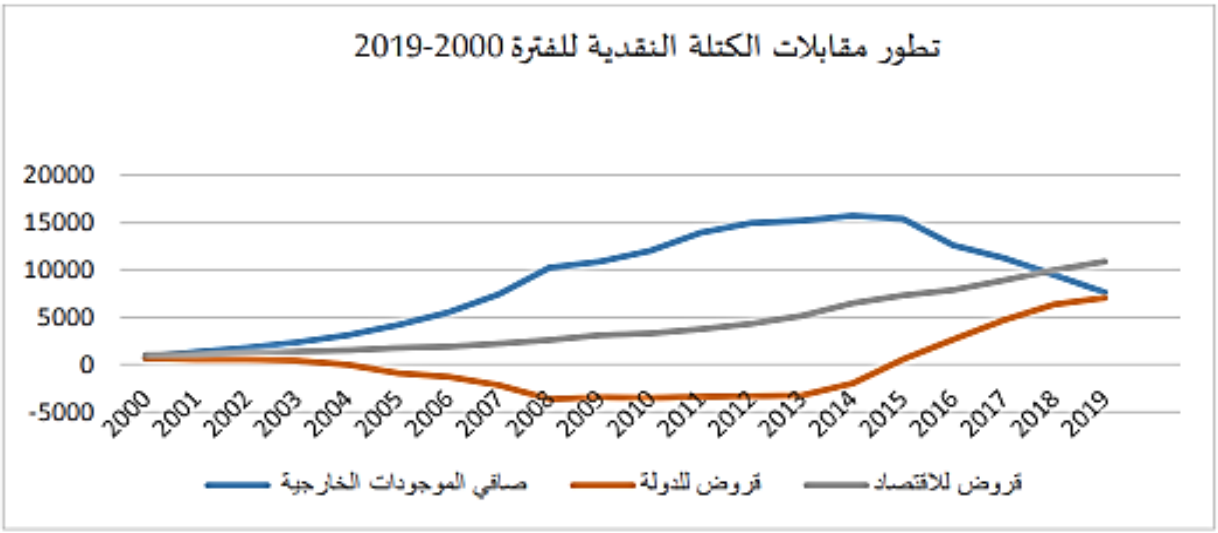

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم

صافي الموجودات الخارجية: (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) عرفت صايف الموجودات الخارجية تزايدا كبيرا من سنة 2000 ال، 2214 لارتباطه بإرتفاع أسعار النفط بشكل كبري، بحيث انتقل من 775.9 مليار دج سنة 2000 الى 15734.25 مليار دج سنة 2014 كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة.

وذلك ارتباطا بتطور الوضعية الخارجية، وقد إحتل هذا المجمع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الاجمالية لاهمية ووضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني وإنخفضت صافي الموجودات الخارجية، ابتداء من سنة 2015 من 15375.4 مليار دج الى 12596.0 مليار دج سنة 2016 ليواصل هذا الاخنفاض الى 11227.4 مليار دج سنة 2017، وقد عرف تقلصا بنسبة 10.9% في 2017 مقابل 18.1% في 2016) ما يمثل 368.6 مليار دج، وتراجع في سنة 2218 الى 9485.6 مليار دج، هذه السنة عرفت تقلصا في صافي الموجودات الخارجية بنسبة 15.5% في سنة 2018 (مقابل 10.9% في سنة 2017) أي ما ميثل تراجعا بـ1741.1 مليار دج.

وهذا التراجع راجع أساسا بإخنفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنك التقرير السنوي لسنة 2018، ، 2019 صفحة 126) وواصل إنخفاضه ليصل الى 7598.7 مليار دج سنة 2019.

إصلاحات فترة الثمانينات

ان تعثر النظام الإقتصادي الذي كان قائما على التخطيط المركزي لكل النشاط الإقتصادي، والتحولات الإقتصادية الدولية الدافع لتبني قواعد إقتصاد السوق، والتحول إلى الإقتصاد الرأسمالي[1].

لذا نجد أن القطاع المصرفي عرف قانونين أساسيين في هذه الفترة وهما:

1. قانون 86 – 12 المؤرخ عام 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض[2]:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة[3]، كان أول إجراء يقوم على أساس قواعد إقتصاد السوق، هو إصدارها لقانون مصرفي جديد، هدفه الأساسي هو القيام بإصلاح جذري للمنظومة المصرفية.

لقد قام قانون 86–12 بإصلاح جذري للمنظومة المصرفي متمثلة في:

- ✓ إعادة الدوره الأساسي للبنك المركزي كبنك البنوك، وأعيدت له أدواره التقليدية؛
- ✓ تقليص دور الخزينة في عملية التمويل، ويهدف قانون البنوك والقروض؛
- ✓ سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين، البنك المركزي كمقرض أخير ومشرف على البنوك من جهة، والبنوك التجارية من جهة أخرى.
- ✓ إعادة الإعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها، تماشيا مع تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية[4]؛
- ✓ وضع تغييرات على مستوى الهياكل الإستثمارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض بدلا من مجلس القرض، ولجنة رقابة العمليات المصرفية بدلا من اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية [5].

والشكل التالي يبين لنا هيكلة النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب هذا القانون.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص: 193..

[2] قانون رقم 86 – 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادرة في عام 1986.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص: 182.

[4] سامية نزالي، "**التأهيل المصرفي للخوصصة، دراسة حالة الجزائر**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص ص: 158،162.

[5] وهيبة خروبي، "**تطوير الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص: 86.

شكل رقم (2-5): يمثل النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب قانون 86 – 12 عام 1986

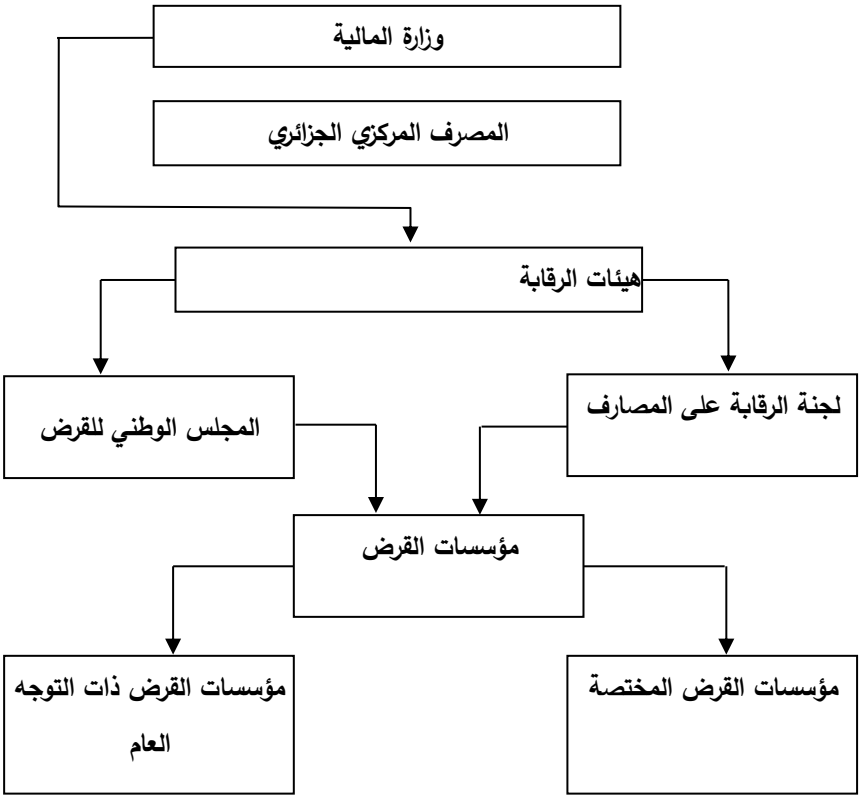

المصدر: سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخوصصة، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص: 162.

2. قانون 88 – 06 عام 1988 معدل ومتمم لقانون 86 – 12 عام 1986:

لقد شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الإقتصادية[1]، حيث جاء قانون 88 – 06 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العامة المعدل والمتمم للقانون المتعلق بنظام القروض والبنوك في سياق تدعيم الإصلاحات الإقتصادية ومواصلة العمل على إصلاح المنضومة البنكية تماشيا مع خصوصيات المرحلة الإقتصادية الجديدة[2].

[1] قانون رقم 88 – 06 في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86 – 12 المتعلق بالبنك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في عام 1988.

[2] فائزة لعرافي، "**مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التحارية وعلوم التسيير)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013، ص: 153.

وبصفة عام فإنه يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية[1]:

- ✓ إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات؛
- ✓ دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الإقتصاد الكلي؛
- ✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إبتداءا من هذه الفترة إلى قواعد التجارة؛
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني، أو خارجه؛
- ✓ يمكن للمؤسسات أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل.

ومن هنا يمكن القول أن إستقلالية البنوك بصفتها مؤسسات إقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988. ويهدف قانون 88-6 إلى وضع المؤسسات كمحرك أساسي للتنمية بمنحها الإستقلالية الضرورية حيث أبعد الدولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة[2].

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينات

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ التسعينات إصلاحا جديا، يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، من أجل ضمان الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

1. قانون 90-10 عام 1990 المتعلق بالنقد والقرض

لقد أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية أن الإصلاحات الإقتصادية التي فرضتها المعطيات الدولية، والتحول لإقتصاد السوق، لا بد أن تواكبها إصلاحات مصرفية مماثلة، فكان إصلاح آفريل عام 1990 وصدور قانون النقد والقرض 90-10 بمثابة الثورة الحقيقية لإصلاح هذا القطاع، لذا كان إهتمام الحكومة منصبا على النقاط التالية[3]:

- ✓ الإهتمام بالمشاكل الإجتماعية، من خلال تطوير علاقات العمل والحماية الإجتماعية؛
- ✓ إرساء الإطار القانوني ذي الصلة بالإصلاحات السياسية، الإجتماعية والإقتصادية، من أجل مواكبة الأهداف المسطرة؛

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 185.

[2] فائزة لعرافي، مرجع سابق، ص: 153.

[3] محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996، ص: 142.

وبصفة عامة فان برنامج الحكومة في ذلك الوقت غلب عليه الطابع النقدي، وسطر لذلك السبل الواجب إتباعها.

1.1 مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض: لقد أعطى قانون النقد والقرض 90-10 دفعا قويا لإعادة تنظيم الهيئات الرئيسية لتسيير الجهاز المصرفي الجزائري، يتجلى ذلك من خلال الإستقلالية الممنوحة للبنك المركزي في تسيير أموره، وتحديد شروط تعيين مسيريه وممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون بتولي شؤون المديرية وإدارة المراقبة على التوالي[1]، يعين محافظ البنك المركزي بمرسوم رئاسي، يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، كما يتم تعيين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات، ولا تجدد ولايتهم إلا مرة واحدة، ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة العجز أو إرتكابهم خطأ فادح في مجال العمل المصرفي.

ويلاحظ أن إستقرار مدة الولاية وإمتداد أجلها وعدم قابليتها للإلغاء يعطي لإدارة البنك المركزي ضمانا قانونيا للإستقرار والإستمرارية.

تقوم الحكومة بإستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد، كما يمكن لبنك الجزائر إقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، والوضعية العامة للمالية العمومية، وعلى تطور الإقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يلزم قانون النقد والقرض بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالإستقرار النقدي.

أما بخصوص المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض فإنه يمكن إجمالها في النقاط التالية[2]:

1.1.1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث كانت في السابق القرارات تتخذ تبعا للمعطيات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة.

وفي هذا الإطار تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، وذلك حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.

ولقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف هي[3]:

---

[1] نفس المرجع، ونفس الصفحة.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 187.

[3] فائزة لعراف، مرجع سابق، ص: 158.

✓ إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة في الضبط الإقتصادي؛

✓ تسهيل منح القروض التي يرتكز تقديمها على الجدوى الإقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاع العام والخاص وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الصرف من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض؛

2.1.1 الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة العامة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لكافة النفقات العمومية، وذلك على الأخص عبر اللجوء إلى القروض، وبشكل عام عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما فسح المجال واسعا لعملية التمويل بالعجز، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما المسطرة[1].

قد إعتمد قانون النقد والقرض من أجل إزالة هذا التداخل في الأهداف والسلطات بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، بل أصبح هذا الأمر يخضع لبعض القواعد والأسس المبنية على دراسات نقدية وإقتصادية.

وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق عدة أهداف أهمها[2]:

✓ إستقلالية بنك الجزائر عن الدور المتزايد للخزينة وتقليص قروضه تجاهها؛

✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛

✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

3.1.1 الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض: حمل قانون النقد والقرض أفكارا جديد فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه، فقد مكنه من إستعادة مهامه التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام المصرفي السابق[3].

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 197.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[3] بلهاشمي طارق، مرجع سابق، ص: 58.

وقد سمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض التي جاء بها قانون النقد والقرض من بلوغ الأهداف التالية[1]:

✓ تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛

✓ أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع؛

أما الأهداف التي جاء لتحقيقها قانون النقد والقرض فهي[2]:

✓ إقامة نظام مصرفي من مستويين، سلطة نقدية ممثلة في البنك المركزي، والبنوك الأولية أو التجارية التي تتلقى الأوامر من البنك المركزي؛

✓ تمكين هذا القانون البنك المركزي من أداء وظائفه التقليدية، وفصله عن الوظائف المتداخلة مع الخزينة؛

✓ استقلالية البنك المركزي، من خلال إعطاء المجال للمحافظ لممارسة مهامه تماشيا مع الوضع الإقتصادي وتحقيق أهداف السياسة النقدية؛

ولقد كانت أهداف السياسة النقدية في هذا القانون هي[3]:

- بنك مركزي يعمل على تحقيق هدف وحيد هو إستقرار الأسعار.
- عدم تعارض هذا الهدف مع الحفاظ على التوازن الخارجي.

من أهداف هذا القانون أيضا تمكين الخواص من تأسيس بنوك، وتمكين البنوك الأجنبية من فتح فروع لها في الجزائر، وهذا ما نلاحظه بعد صدور قانون 90-10، حيث تم تأسيس مجموعة من البنوك، وفتح فروع للعديد من البنوك الأجنبية.

مما جاء في قانون 90-10 هو محاولة بنك الجزائر إستخدامه لأدوات السياسة النقدية مثل : آلية معدل الإحتياطي الإجباري، كما عمل بنك الجزائر على إقامة سوق نقدية ما بين البنوك، يتدخل فيها هذا البنك تبعا لرغبته في ضخ أو امتصاص السيولة.

---

[1] نفس المرجع، ص: 58.

[2] نفس المرجع، ص: 59.

[3] نفس المرجع، ونفس الصفحة.

هدف أيضا قانون النقد والقرض إلى تعزيز الرقابة المصرفية، وذلك عن طريق اللجنة المصرفية التي ترصد عمل البنوك، وتحلله لتقرر ما إذا كان عمل وسير البنوك ينسجم ويتلاءم مع قواعد العمل المصرفي.

2.1: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90–10: بعد مرور اكثر من عشر (10) سنوات عن دخول أحدث قانون لتنظيم الجهاز المصرفي ودعمه للتنمية الإقتصادية، وخلق جو ومحيط مناسب لجذب الإستثمار المباشر الأجنبي ومع مرور سنوات تطبيق قانون 90–10 بدأت تظهر بعض الثغرات خاصة الإدارية منها، ومن أجل ضمان فعالية أكبر ودور أحسن لبنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة، والتحكم أكثر في الوضع النقدي للبلاد، فقد تعرض هذا القانون إلى تعديلين أساسيين هما تعديل بالأمر 01/01 والأمر 11/03[1].

1.2.1 الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض: ان الأمر المعدل والمتمم رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، تم الفصل فيه بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ولقد جاء أيضا هذا التعديل كي يمكن رئيس الجمهورية من تعيين محافظ البنك المركزي ونائبه لمدة غير محدودة، وإتخذت الحكومة خطوات عديدة لتحسين القطاع المصرفي والمالي، من خلال إصلاح أساليب إدارة المصارف، وتحسين مستوى الخدمات، وتحسين أيضا عملية مراجعة الحسابات المصرفية، وإعادة تفعيل نظم المدفوعات واستخدام أجهزة الكمبيوتر من أجل ترقية الخدمة المصرفية بشكل عام[2].

وبصفة عامة يتكون مجلس إدارة الجزائر من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء، وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية، وذلك حسب المادة 06 من الامر 01 / 01 عام 2001، أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب هذا التعديل من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث (3) شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والإقتصادية[3].

---

[1] Dr, Hocine Benissaad, **la refonte de la loi sur le monnie et le crédit**.

مجلة آفاق اقتصادية، العدد 05،جامعة البليدة، سبتمبر2005،ص: 110.متاحة على الموقع الإلكتروني : http://www.univ-blida2.dz/wp-content تاريخ الإطلاع 2023/05/20، على الساعة: 13:45.

[2] عامر بشير، مرجع سابق، ص: 20.

[3] رشيد بوعافية، "**الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، الآفاق والتحديات"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية بنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة سعد دحلب البليدة، أكتوبر 2005، ص: 129.

2.2.1 الأمر رقم 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض: لقد جاء الأمر المعدل والمتمم رقم 11/03 في سياق الإصلاحات المستمرة والمتواصلة التي عرفها الإقتصاد الجزائري وجعل المؤسسات المصرفية القاطرة الحقيقية في التنمية الإقتصادية، إضافة إلى لعب دورها في مكافحة كافة أشكال التسيير الخاطئ، والذي يتسبب في حدوث فضائح مالية وحالات عديدة لتبييض الأموال، والإختلاسات والثغرات المالية التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية.

ومن أهم ما تضمنه هذا الأمر نجد[1]:

✓ المادة 39 في الأمر المعدل والمتمم (إن إحتياطات الذهب التي يمتلكها بنك الجزائر ملك للدولة، ويمكن لبنك الجزائر إجراء كل العمليات المتعلقة بالذهب لا سيما الشراء، البيع، القرض والرهن الفوري أو بأجل، الودائع من الذهب يمكن أن تستعمل في أي تسبيق موجه للتسيير النشط للدين الخارجي)؛

✓ إلغاء المادة 71 من قانون النقد والقرض والتي تنص (يمكن لبنك الجزائر القيام بإعادة الخصم للبنوك والمؤسسات المالية لمدة ستة (06) أشهر كحد أقصى لتشكيل قروض متوسطة المدى، وهذه الخصوم قابلة للتجديد إنما لا تتعدى 03 سنوات، يجب أن تهدف هذه القروض إلى إحدى الغايات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، تطوير وتمويل عمليات التصدير، إنشاء سكنات، كما يجب أن تتوفر فيها الشروط التي وضعها المجلس حتى يقبلها بنك الجزائر)؛

✓ تمنع المادة 120 من قانون النقد والقرض كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن المادة 121 وبصفة إستثنائية تنص على السماح للخزينة والمصالح المالية للبريد القيام بهذه العمليات طالما ترخص بذلك النصوص القانونية، خاصة ما تعلق بالمادة 121 من قانون النقد والقرض 90 – 10؛

هذه المادة الأخيرة التي تشكل القاعدة القانونية التي تسمح للبريد بإجراء عمليات بنكية من خلال صكوك بريدية، قد تم إلغاؤها بالأمر المعدل للقانون 90 – 10 فالمادة 77 من الأمر 11/03 تنص على أنه لا يرفع المنع إلا بالنسبة للخزينة العمومية، وبعض الهيئات والمؤسسات المحددة في القانون.

---

[1] بشير عامر، "**تحديث البنوك التجارية – دراسة حالة الجزائر –**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود، مالية، بنوك، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير)، جامعة اسعد دحلب، لبليدة، 2005، ص: 20.

✓ أما بالنسبة للجنة المصرفية "[1]، فقد تم تعديل المادة 144 من قانون 90 – 10 بالمادة 106 من الأمر 11/03 والتي تنص على (تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي، قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء، يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة 05 سنوات، فبموجب المادة المعدلة تغير أعضاء اللجنة المصرفية والذين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة في المادة الملغاة)؛

أما بالنسبة لضمان الودائع فقد تم تعديل المادة 170 من قانون 90-10 بالمادة 118 من الأمر 11/03، حيث تدفع البنوك علاوة ضمان سنوية تقدر بـ : 01 % على الأكثر من ودائعها.

[1] سامية نزالي، مرجع سابق، ص: 183.

المبحث الثالث: دورالسياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي في الجزئر

المطلب الاول: دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر من خلال التحكم في معدل التضخم

الجدول رقم : يمثل تطور معدالت التضخم (2000-2018) في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	%0.3	%1	%1.4	%2.6	%3.5	%1.6	%2.31	%3.68	%4.86	%5.74	%3.91	%4.52	%8.9	%3.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2016									
معدل التضخم	%2.9	%4.8	%5.6	%6.4	%4.53									

المصدر: إرجع إلى :

- ✓ رايس فضل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011) بحوث إقتصادية عربية، جامعة تبسة ،الجزائر، العدداف ،62-61 شتاء، ربيع، ،2013 ص: .204
- ✓ الجميورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجمس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية لممناقشات، الفترة الشريعية السابعة، الدورة الثامنة، السنة الرابعة ،2015 14 رجب 1437ه، 21 أبريل سنة ،2016 ص: 7.
- ✓ بنك الجزائر، التقرير السنوي ،2016 التطور الاقتصادي والنقدي لمجزائر، سبتمبر ،2017 ص: 139.
- ✓ بنك الجزائر، حوصمة حوث التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجيات سنة ،2018 تدخل محافظ بنك الجزائر أما المجمس الشعبي، ديسمبر ،2018 ص21

من خلال الجدول 7 والشكل رقم 02 يمكف إستنتاج ما يلي

لقد عرفت سنة 2000م أدنى مستوى لمعدل التصخم في الجزائر بعد تحرير الاسعار، ويرجع سبب إنخفاض معدلات التضخم قبل سنة 2000م إلى تطبيل سياسة نقدية إنكماشية في إطار تحقيق برامج الاصالح الاقتصادي، نتيجة لإلجراءات المتخذة في ىذا البرنامج كتحرير الاسعار ورفع أسعار الفائدة، تقميص نمو الكتمة النقدية والتخمي عف الاصدار النقدي في تمويىث العجز الموازي إذ بمغ نسبة .0.3% ليسجل سنة 2001م إرتفاعا ممحوظا مقارنة بالتضخ المستيدكي لمسياسة النقدية والمحدد بكل 3% ومرد ذلك نمو المجمع النقد M_2 بنسبة 22.30% جراء نمو إحتياطات الصرك، والتي تزامنت مع إنطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي، ليخفض معدل التضخم إلى 2.2% نتيجة إنخفاض معدل نمو M_2 إلى 17.30% سنة 2002م.

شهدت سنة 2003م إرتفاعا في معدىث التضخم، بحيث بلغ ،3.5% وهذا يمكن إرجاعو في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجمة سنة 2002م، كما يالحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003م.[1]

تجاوز معدىث التضخ سنة 2004م السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004م إنخفض بشكل ملحوظ سنة 2005م إلى ،1.9% فقد إنخفض معدل نمو السيولة المصرفية 39%، كما شهدت سنة 2006م أدنى مستوى قدر بـ 1.8% ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحمي ب4.3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2002م، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006م.

عاود التضخم الارتفاع من جديد سنة 2007م مسجل معدل 3.6% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاقا برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى ثالثة عناصر أساسية وهي إرتفاع الرواتب والاجور من دون أن تقابلها زيادة الانتاجية، إرتفاع معدل نمو الكتمة النقدية إلى 24.17% مقارنة بـ 18.60% سجمت سنة 2006م، كما أف فائض السيولة المصرفية إرتفع معدىث نموه إلى ،84.47% وبنا يمكف القوىث أف معدىث التضخم المسجل عام 2008م كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية.

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009م والمقدر ب 6.4% يرجع إلى إرتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ سنة 2008م، إذ أدت الازمة المالية العالمية إلى إرتفاع سعر الصرف اليورو مقابل

[1] . طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم إحتياطات الصرف الاجنبي خ ل الفترة الممتدة ،2011-2000 الاكاديمية لمدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العمو. الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بف بوعمي، الشلف، العدد،12 جواف ،2014 ص28 .

الدولار، ما تسبب في إرتفاع أسعار السمع المستوردة، علما ان 60% من واردات الجزائر تتبيذه العممة باعتبار الاتحاد الاوروبي هو الشريك التجاري الاول الجزائر واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجمة لا تتوافق مع الارقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية.

بالنسبة لسنة 2011م قدر المعدل المستهدف بـ ،64% بينما كان المعدل المحقق ،4.52% ويرجع ذلك إلى الاسباب السابقة

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2010-2000م، كانت بسبب إرتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية وارتفاع اسعار الخضر والفواكو الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم بالنسب على التوالي: ،31% ،62% ،8% .

فالبرجوع إلى المادة رقم (55) من قانون النقد والقرض ومع تضارب الاهداف كهدف النمو الاقتصادي مع إستقرار الاسعار، وهو ما يلاحظ من خلال برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي (2004-2001) وبرنامج دعم النمو (2009-2005) التي رافقتها معدلات تضخم معتبرة، تجاوزت في أغلبها المعدلات المستهدفة، وعليه فقد ورد في دراسة المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي عن السياسة النقدية أنه من الافضل لبنك الجزائر ان يحدد نسبة تضخم تتراوح بين 3 و4% أو حتى ،5% كما هو الحال في جميع بلدان العالم، بدلا من تحديد سنة ثابتة.[1]

كما أكد محافظ بنك الجزائر أن السياسة النقدية للبنك ترتكز بالدرجة الاولى على محاربة التضخم من خلال إمتصاص الفائض في السيولة النقدية، الذي إنعكس إيجابيا على مستوى التضخم وتراجعو إلى معدلات مقبولة وأقل من التوقعات المقدرة لسنة 2011م بـ (4%)، حيث أن الارقام التفصيلية عن تطور ظاهرة التضخم خلال السنوات القليلة الماضية، بلغت مستويات قياسية في سنة 2009م نسبة 5.74% مقابل 4.86 في سنة 2008 لتتراجع بصفة تدريجية 5,41 خلال السداسي الاول من العام 2010م إلى 3.91% في السداسي الثاني من نفس السنة وهو نفس المعدل المسجل في المتوسط خلال الثلاثي الاول من سنة 2011م، رغم التباينات الشهرية حيث تراجع في شهر مارس، على سبيل المثال إلى 3.7% فقط خلال سنة 2012م، كما شيدت الكتمة النقدية تطورا في سنة 2011 م بنسب تراوحت ما بين 13% إلى 14% ، ثم إرتفع ليبلغ حدود 8.9% سنة 2012م وهو أعلى معل خلال العشرية الاخيرة وذلك نظرا للارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي ساهم بقرابة النصف في إرتفاع معدل التضخم خلال هذه السنة ، مرتكزا على فترة طويلة من الاداء الجيد لمتضخم أي بنسبة 3.8% كمتوسط سنوي للفترة الممتدة ما بين 2013-1998م.

[1] . رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2011-2000م، مجمة بحوث إقتصادية عربية، جامعة تبسة، الجزائر، العدداف ،62-61 شتاء- ربيع، ،2013 ص: ص ص: -204.

بالفعل إذا كاف معدث التضخم سنة 2012م تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم، إبتداء من سنة 2013م نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض أي نسبة ،4% حيث بمغ التضخم سنة 2014م نسبة 2.9% مقارنة مع سنة 2012.

وبعد سنتين متتاليتين تراجع قوي لمتضخم 2014-2013م تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الاسعار في سنة 2015م، بواقع 4.8% لتواصل وتبلغ 6.4% في سنة 2016م، ولا يبدو أن إستمرار إرتفاع التضخم في 2016م لو صلة بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار إستهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير ليعرف إرتفاعا بسيطا 6.8% ولتبلغ مساهمته في التضخم الكمي إلا 21.8% أقل من وزنه في المؤشر الكمي ،23.1% بالمثل لا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم في سنة 2016م مترافقا مع التوسع في الكتمة النقدية M 2 بالفعل وللسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملين غير الماليين M 2 إلا بواقع 0.79% و 0.13% في سنة 2015م، وبالتالي تشير في 2015م و2016م معاينة تطور التضخم خارج المنتجات الزراعية الطازجة، متقلبة الاسعار أن التضخم يكتسي طابع هيكمي في ظرف تميز بأسواق تنافسية، شكل غير كاف وسببه التنظيم، والتي يتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة يفسر التضخم الضمني بتوقعات لا أساس لها للمتعاملين الاقتصاديين صناع السعر وهذا بالنظر إلى التغيرات الفعلية أو المتوقعة لتطور محددات التضم سعر الصرف، الكتلة النقدية، الجباية، تكاليف العمل .[1]

[1] . - بنك الجزائر، التقرير السنوي ،2016 التطور الاقتصادي والنقدي لمجزائر، سبتمبر ،2017 ص ص : .140-139

المطلب الثاني: تطور أدوات ووسائل السياسة النقدية في الجزائر

قام مجلس النقد والقرض بموجب الامر رقم 11/03 بتاريخ 26 أوت 2003 المرتبط بالنقد والقرض، بتحديد الاطار القانوني للسياسة النقدية، ومن تم بين مسؤوليات سلطة مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية تحدد قواعد سلوك وتطور السياسة النقدية من خالل تحديد أهدافها وتطور المجاميع النقدية، وقواعد الحيطة للسوق هذا ما تضمنته المادة رقم 62 من هذا الامر.

أما المادة 12 التي وضحت مسؤوليات بنك الجزائر المتمثلة في الخلق والحفاظ على النقد والقرض والصرف، وتوفير الشروط الاكثر ملائمة للنمو السريع لالقتصاد مع ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وهو ما يجعل لبنك الجزائر مسؤولية تنظيم التداول النقدي وتسيير ومراقبة توزيع القروض بكل الوسائل المتاحة، والسهر على السير المحكم للالتزامات المالية الخارجية وضبط سوق الصرف .ولتحديد هدف السياسة النقدية والادوات المستخدمة في ذلك، يقدم بنك الجزائر تقرير المجلس النقد والقرض وعلى أثره يعرض أدوات السياسة النقدية التي تسمح بتحقيق الهدف الوسيط، ومن تم الوصول إلى الهدف الاساسي للسياسة النقدية إن عملية إعداد البرمجة النقدية تستند أساسا على الافتراضات، بما في ذلك التطورات الحقيقية لكل من الناتج الداخلي الاجمالي والتمويل العام وعمليات الخزينة العمومية وأسعار النفط وميزان المدفوعات وأسعار الصرف، وأعمال السلطات العمومية التي تقتضى التوسع في ميزانيتها.

وعليه منذ سنة 2021 إلى غاية سنة 2009 تمثل الهدف الاساسي والنهائي للسياسة النقدية في الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الاسعار، كما مثلت القاعدة النقدية الهدف الوسيط للسياسة النقدية خالل الفترة المذكورة، وذلك تبعا لما أفرزته التطورات النقدية والمالية من وجود فائض للسيولة النقدية على مستوى البنوك، والتي ظهرت ابتداء من السداسي الثاني لسنة .2001.

ولكون ظاهرة فائض السيولة أخذت الصفة الهيكلية ابتداء من سنة ،2002 وأمام هذا الوضع تم تدعيم الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية بخلق أدوات جديدة وتنشيط الادوات التي استعملت سابقا.

ففي سنة 2001 تم تفعيل أداة الاحتياطي اللازامي من جديد، تبعتها سنة 2002 إدخال أداة جديدة تعرف باسم استرجاع السيولة عن طريق المزادات الاسبوعية، وخلال سنة 2004 تم خلق أداة جديدة أخرى تعرف باسم تسهيل الودائع المغلة للفائدة ،أما في أوت 2005 قام بنك الجزائر باستخدام أداة جديدة تعرف باسم استرجاع السيولة بالمزادات لكل ثلاثة أشهر.

ولقد أبقى مجلس النقد والقرض على استخدام هذه الادوات بصفة متواصلة إلى غاية ،2010 إضافة إلى تشكيلة متنوعة من الادوات النقدية الاخرى مثل: معدل إعادة الخصم و السوق المفتوحة و أخد الامانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات (ابتداء من عام 1995) هذه الادوات

وعن مدى مساهمة الادوات النقدية في امتصاص فائض السيولة المتواجد على مستوى البنوك وما ميز بعض السنوات من الفترة المدروسة 2000-2010 فكانت على النحو التالي:

الفترة الممتدة من 2001 إلى2023:

استمر بنك الجزائر بتحسين برمجته النقدية من خالل أعداده الدورية والتقنيات المستخدمة في تقرير إجمالي السيولة النقدية، كما أحرز تقدما كبيرا من حيث تحليل سلوك عوامل العرض المستقلة، نتجت عنها السيطرة على عاملين أساسيين وهما صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر والوضعية الدائنة (للودائع) للخزينة العمومية إلى بنك الجزائر كان ذلك خلال سنة.

إن استخدام الاداة الجديدة، والمتمثلة في استرجاع السيولة عن طريق المزادات أسبوعيا والتي بدأ تطبيقها خالل سنة ،2002 نتج عنها امتصاص جزء معتبر من المعروض النقدي المتواجد على مستوى السوق النقدي لما بين البنوك. أين انحصر المبلغ الممتص بين 100 و160 مليار دينار وهو ما يعبر عن الانخفاض في الاحتياطات الحرة للبنوك أين انتقلت من 185.8 مليار دينار في نهاية شهر مارس لسنة 2002 لتصل إلى 59.02 مليار دينار في نهاية ديسمبر من نفس السنة.

رغم ذلك تواصل ارتفاع المعروض النقدي خلال سنة ،2003 الشيء الذي دفع بنك الجزائر إلي تكثيف تدخالته على مستوى هذا السو ق بالرفع من المبالغ المسترجعة من السيولة، والتي وصلت إلى 250مليار دينار في نهاية سنة 2003.

إن إعادة تفعيل أداة االحتياطي الالزامي، والتي تسمح للبنوك بتسيير جيد لسيولتها من جهة، والحد من الاثار السلبية للصدمات الخارجية من جهة أخرى أدى إلي ارتفع معدل االحتياطي الالزامي إلى 6.25 % .في نهاية سنة 2000 بعدما كان يقدر بـ 9.02%في سنة ،0220 مما كان له أثر على ارتفاع ودائع البنوك لدى بنك الجزائر أين وصلت إلى 126.7 مليار دينار خالل سنة ،2003 بعدما كانت تقدر بـ 109.5 مليار دينار خلال سنة 2002 و43.5 مليار دينار فقط خالل سنة 2001 [1]

ما عن تصنيف باقي الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية (السوق المفتوحة، الامانات، مزادات القروض بالمناقصات)، لم يتمكن بنك الجزائر من استخدامها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 وذلك بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية (بالنسبة للسوق المفتوحة). وفي إطار الدراسة المعمقة للمؤشرات االقتصادية والنقدية والمالية لسنتي 2002 و،2003 قرر مجلس النقد والقرض تخفيض معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر بنقطة أين انتقل من 5.5% إلى 4.5% على التوالي.

الفترة الممتدة من 2004 إلى 2006:

أبقى مجلس النقد والقرض على استخدام أداة استرجاع السيولة عن طريق المزادات أسبوعيا، وتعزز ت السياسة النقدية بإدخال أدوات جديدة تمثلت في أداة تسهيله الودائع المغلة للفائدة في سنة ،2004 والتي بموجبها تقوم البنوك التجارية بتكوين ودائع لدى بنك الجزائر عليها فائدة، وذلك كل أربع وعشر ين ساعة. وفي أوت 2005 ظهرت وسيلة جديدة متمثلة في المبدأ مع تلك التي ظهرت في 2002 ولكن

[1].

تختلف في الاجال. وتعرف بأداة استرجاع السيولة بالمناقصات كل ثالثة اشهر، وهي تسمح بامتصاص الاموال القابلة لإلقراض من السوق ما بين البنوك.

وعن مقدار المبلغ الممتص باستخدام هذه الوسائل وأسعار فائدتها فكانت كما يأتي:

في سنة 2005 حدد سعر الفائدة على استرجاع السيولة لكل ثالثة أشهر ب 1.9% و1.25% على استرجاع السيولة أسبوعيا، بعد ما كان يقدر بـ 0.75 في سنة ،2004 كما بقي معدل الفائدة على االحتياطي الالزامي في حدود 6.5% بين سنتين 2004 و2005.

في سنة 2006 قدر المبلغ الممتص من السوق النقدي ب 450 مليار دينار، كما رفع بنك الجزائر من معدل الفائدة على استرجاع السيولة لكل ثالثة أشهر إلى ،2% كما وصل معدل الفائدة على تسهيلة الودائع المغلة للفائدة إلى 0.30% وهو ما سمح بجمع 56.7 مليار دينار، وهي أداة تسمح بتجميد أكبر قدر ممكن من فائض السيولة

وتجدر الاشارة هنا إلى أن لجوء البنوك إلى إعادة التمويل من قبل بنك الجزائر قد انخفض إلى مستوى الصفر وذلك ابتداء من سنة .2001 كما بقيت الادوات الاخرى غير فعالة لعدم استخدامها خالل هذه الفترة.

الفترة الممتدة من 2007 إلى 2008:

نتيجة للتواجد الهيكلي لظاهرة فائض السيولة على مستوى السو ق النقدي، أين وصلت إلى 2001.18 مليار دينار خلال سنة 2007. بعدما كانت تقدر بـ 1146.94 مليار دينار سنة 2006 و.732 مليار دينار سنة ،2005 أدى ذلك إلى انعدام النشاط على مستوى السوق النقدي ما بين البنوك.

ولقد استطاعت السياسة النقدية من خلال أدواتها امتصاص مبلغ 1273.3 مليار دينار خلال سنة 2007 على أساس المبلغ المتوسط الاجمالي لفائض السيولة والذي قدر بـ 1553.5 مليار دينار وكان توزيع المبلغ الممتص عن طر يق مختلف الادوات على النحو الاتي :

✓ **استرجاع السيولة بالمزادات:** نسبة59.29 % في نهاية سنة 2007. مقابل 40.33% في ،2006 وهو ما يعادل 324.3 مليار دينار بالنسبة السترجاع السيولة كل ثالثة أشهر، و478.25 مليار دينار السترجاع السيولة أسبوعيا خالل سنة ،2007. أما سنة ،2008. فقد قدرت المبالغ الممتصة السترجاع السيولة أسبوعيا 825 مليار دينار، 275 مليار دينار بالنسبة السترجاع السيولة كل ثالثة أشهر، ووصل معدل الفائدة على هذه االلخيرة إلى 2% و1.25% لكل 7 أيام.

✓ **الاحتياطات الالزامية:** 14.64%سنة 2007 مقابل 18.73% سنة 2006 أما خلال سنة 2008 فقدر المبلغ الممتص بـ 394.7، مليار دينار

وبالتالي فقد تفاوتت درجة استخدام هذه الادوات من أداة إلى أخرى

أما عن معدل التضخم فقد وصل إلى 3.5% و4.4% خلال سنتي 2007 و2008 ويرجع ذلك أساسا إلى التطور المعتبر لاسعار المنتجات الغذائية المستورة بصفة عامة والقمح بصفة خاصة.

الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010:

قصد استكمال تحسين مستوى الاطار العملياتي للسياسة النقدية وانسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على إثر الازمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخالت بنك الجزائر في السوق النقدي، وعملياته خارج السوق فضال عن وسائل السياسة النقدية، يتعلق الامر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل البنوك، وعمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيالت (القروض والودائع) بمبادرة من البنوك، وهو ما يتيح الابداع في مجال صناعة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر، وهكذا أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الاسعار في سنة 2009 أين سجلت معدل تضخم وصل إلى 9,4%وهو ما يمثل معدل التضخم األعلى في العشرية. يأتي هذا التطور ليؤكد السلسلة المتزايدة لمعدالت التضخم منذ ثالث سنوات (سنة 2006) وعلى أثر التقليص النقدي الذي ميز سنة 2009.

يعتبر التضخم داخليا وليس ناتجا بدرجات جوهرية عن الزيادة في أسعار المنتجات الفالحية المستوردة، كما كان عليه الامر في سنتين 2007 و2008 وفي إطار توقع التضخم وتتبعه، قام بنك الجزائر بتطوير أداة مالئمة منذ سبتمبر 2008 تتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير يعكس نظرة استشرافية من أجل توقع شهري لمعدل التضخم وتطوره على مدى سنة.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة (السياسة النقدية و العرض النقدي)

لاثبات العلاقة بين السياسة النقدية والكتلة النقدية استعملنا نموذج spss بين ادوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل اعادة الخصم واحتياطي إجباري تم إسقاطهم على المجتمعات النقدية M 1 وM 2 حيث نلاحظ العلاقة عكسية بين معدل اعادة الخصم والمجمعات النقدية يوجد ارتباط بين اداة معدل الخصم حيث قدرت الدلالة إحصائية 2,31>، 2,24أما عند اداة احتياطي اجباري الحرنا قيمة دلالة احصائية أكبر من 2,24 أي ال يوجد إرتباط حيث استنتجنا أنه إذا زاد البنك المركزي في حسم معدل الخصم يؤثر على حجم القروض النقدية بنقصان وإذا قام البنك بتخفيض معدل اعادة الخصم فإنه يؤثر على حجم المعروض النقدي بزيادة.

ويعتبر معدل اعادة الخصم من ادوات التي يعتمد عليها البنك المركزي في حل أزمات القصيرة ألنها تعتبر أداة قصيرة أجل.

		معدل_الخصم	M
معدل_الخصم	corrélation de Pearson	1	-.641-
	Sig. (bilatérale)		046
	N	10	10
n	Corrélation de Pearson	-.641-	1
	Sig. (bilatérale)	0.46	
	n	10	10

		معدل_الخصم	معدل_احتياطي_اجباري
n	corrélation de Pearson	1	-.316-
	Sig. (bilatérale)		373
	N	10	10
معدل_احتياطي_اجباري	Corrélation de Pearson	-316-.	1
	Sig. (bilatérale)	373	
	n	10	10

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	641[a]	411	338	2301.71838

a. Prédicteurs : (Constante),الخصم_معدل
b. Variable dépendante : m

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen.	F	Sig
	Régressi on	29609757 .314	1	29609757 .314	5.589	0.46[p]
	Résidus	42383260 .190	8	5297907. 524		
	Total	71993017 .504	9			

a. Variable dépendante : m

b. Prédicteurs : (Constante), الخصم_معدل

Coefficientsa

Modèle	Coefficients non standardisés		Carré moyen Standardizes	F	
	B	Ecart standard	Bêta		
1	50150.482	16833.870	-.641-	2.979	
Constante	10260.562-	4340.162		-2.364-	
معدل الخصم	-				

a. Variable dépendante : m

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
معدل_الخصم	10	3.50	4.00	3.8750	.17678
معدل_احتياطي_اجباري	10	4.00	1200	9.7000	2.45176
M1	10	5756.40	11404.10	8975.0200	1769.04243
M2	10	1368.70	16636.70	11806.5870	4573.51909
M	10	5485.85	14020.40	10390.8035	2828.28997

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نجد بأن الجزائر ومنذ الاستقلال قامت بتكوين النظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي، كما شهدت هذه الأخيرة عدة إصلاحات نظرا للقصور الذي عرفه عمل الجهاز المصرفي، ففي البداية كانت الخزينة العمومية هي المسؤول الأول عن النظام المصرفي وذلك في ظل التسيير الإداري والمخطط وبقي ذلك إلى غاية التوجه نحو اقتصاد السوق، وقامت الجزائر بعدة إصلاحات (1986 و1988) ولعل أهمها قانون النقد والقرض 1990 بالإضافة إلى التعديلات التي تبعته خاصة في مجال السياسة النقدية وأبرز أدواتها وأهدافها .

أما عن مسار هذه الأخيرة، فيمكن القول بأنه قبل صدور قانون النقد والقرض لم تكن معالم السياسة النقدية واضحة ولكن بعد هذا القانون ظهرت سياسة نقدية بأدوات وأهداف بشكل أفضل من سابقه، ومطبقة في الجزائر.

وقد اعتمدت الجزائر خلال الألفية أدوات غير مباشرة لتكون أكثر فعالية لتحقيق أهدافها خاصة أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة. ويمكننا القول بأنها نجحت في امتصاص السيولة الفائضة التي عرفتها خلال هذه الفترة وبذلك تكون قد حققت الاستقرار النقدي. ولكن تبقى الجزائر تعاني من تبعيتها لقطاع المحروقات وعدم إداركها لأهدافها الاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمة العامة

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الإقتصادية المختلفة التي تصاحب التطورات الإقتصادية ،وبما أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع إحدى أدوات السياسة الإقتصادية الأخرى ،كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية تختلف من إقتصاد لآخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة الى اخرى وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي اضافة الى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة .

ولكي تكون السياسة النقدية فعالة يجب توفر الشروط المناسبة والملائمة كتوفر الأسواق المالية والنقدية الواسعة ،وهذا ماتفتقر اليه الدول السائرة في طريق النمو فقد عرفت البنوك المركزية تدخل الحكومات لتمويل عجز الموازنة العامة ،وذلك راجع الى عدم استقلالية البنك المركزي عنها لذلك تم تعديل بعض القوانين الخاصة بشأن الاقتراض من هذا البنك وبالتالي تحديد العلاقة بين البنك المركزي والحكومة قانونيا .

والجزائر كغيرها من الدول النامية أدخلت العديد من الإصلاحات في المجال النقدي والمالي الى غاية صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990م والذي اعتبر قفزة نوعية نحو التغيير بإدخال ميكانيزمات السوق وإعادة الإعتبار للنظام المصرفي الجزائري وعلى رأسهم البنك المركزي والذي أصبح يسمى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر .

أما فيما يخص علاقة السياسة النقدية بالعرض النقدي فقد تم التطرق إليها من خلال دراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر التي عرفت حالة توسع في الاقتصاد ،حيث إستخدم بنك الجزائر جملة من الأدوات غير المباشرة بامتصاص فائض السيولة التي عرفته السوق النقدية لسنة 2002م من أجل تحقيق عدة أهداف نهائية خاصة إستقرار المستوى العام للأسعار من خلال علاج ظاهرة التضخم ،فبالنسبة للجزائر يتكون عرض النقود من المتاحات النقدية M_1 والكتلة النقدية M_2 وسيولة الاقتصاد M_3 ،فالكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري عرفت وتيرة نمو متزايدة خلال فترة الدراسة وبالمقابل عرفت مقابلاتها تباين بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تدهور أسعار قطاع المحروقات.

إختبار صحة الفرضيات

1 –السياسية النقدية هي مجموعة من الاجراءات تتخذها الدولة وهي إحدى السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة ;

2– إن السلطة النقدية في سبيل ضبطها العرض النقدي تعتمد على عدة أساليب، ولقد أثبتت التجارب و الدراسات أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة تكون أكثر فعالية في ذلك إذا تم تفعيل دورها في بيئة مواتية مثل ما هو معمول به في الدول المتطورة في ظل تطوير أداءات البنوك المركزية في مجال إدارة سياستها النقدية، وفي سبيل تحقيق أهدافها لا شك أنه يستدعى الأمر تطبيق أدواتها مما جعلها تحتل مكانة مميزة ;

3– يعتبر البنك المركزي الوحيد الذي يقوم بإصدار النقود القانونية والتي يستمدها من خلال وظائفه باعتباره بنك الإصدار، وهذا الإصدار لا يتم إلا بحصوله على ثلاثة أصول حقيقية وتسمى بمقابلات الكتلة النقدية، أما خلق النقود فهي من اختصاص البنوك التجارية والخزينة العمومية، وتسمى نقود الودائع التي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وحتى لا تتمادى البنوك التجارية في ذلك تخضع لمراقبة البنك المركزي بالتأثير عليها حسب اتجاه سياسته باستعمال الأدوات المعروضة من احتياطي إجباري، ومعدل إعادة الخصم حتى لا تتسبب في التضخم .

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل الى بعض النتائج التالية

1– يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في أقطار العالم بتوليه مهام إصدار النقد ومهام الرقابة بجميع أنواعها بالإضافة إلى إعتبار وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة والسياسة الاقتصادية للدولة .

2– تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية وذلك من خلال قيامه بالتحول نحو إستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كاسترجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة وغيرها.

3– تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة ،وقد أصبحت السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض تعبر عن معناها الحقيقي

،حيث ظهرت كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود ومنح الاستقلالية وإدارة البنوك المركزية ،الأمر الذي تطلب ضبط العرض النقدي أولويات السياسة النقدية .

4- تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتلاءم مع الانتاج الحقيقي ،حيث أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من النقود القانونية ،النقود الكتابية وأشباه النقود،أما عن مقابلاته فتتكون من الأصول الخارجية ،القروض المقدمة للاقتصاد ،القروض المقدمة للدولة.

التوصيات

بناءا على النتائج المتوصل إليها، ارتأينا إلى وضع بعض التوصيات والتي تساهم في شكل كبير في تفعيل أثر السياسة النقدية على ضبط المعر وض النقدي في الجزائر والمتمثلة أساسا في:

- تقليص درجة تدخل الدولة في عمل النظام المصرفي؛
- فعيل أدوات السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بمعدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، واتخاذ الدولة الجزائرية لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي؛
- محاولة ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطوير الجهاز المصرفي مع نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور؛
- دراج النقود الالكترونية بغرض تسهيل المعاملات والتي بدورها تصعب من مهمة السلطة النقدية من التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة؛
- عتماد مبدأ تخصص هدف معين لكل سياسة اقتصادية على حدا.

الآفاق المستقبلية للبحث

أهمية الموضوع يستدعي الإلمام بمختلف جوانبه، وإدراكا منا صعوبة تحقيق هذا الهدف فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض إليها أو لم نعطها حقها لأسباب لا يسعنا المجال لذكرها، هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال، نذكر منها:

- أثر السياسة النقدية على السياسات الاقتصادية الأخرى؛
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؛
- دراسة مقارنة للإصلاحات النقدية ما بين الدول النامية والدول المتقدمة؛
- تحديات السياسة النقدية في ظل التغيرات الدولية؛

الخاتمة

وفي نهاية بحثنا هذا، نقول أن المجال لازال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع، واستكماله له لا يعني أننا استوفيناه حقه وملأنا وعاءه، فكل وعاء يضيق لما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. عبد المطلب عبد الحميد، **أساسيات الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

2. زكريا الدوري، يسرى السمرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري، عمان، الاردن،2013.

3. خراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

4. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**،، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية،2006، الجزائر.

5. الشيخ احمد ولد الشيباني، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي**، دراسة حالة، موريتانيا، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013،2012.

6. قدي عبد المجيد، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ديوان المطيوعات الجامعية 2002،الجزائر.

7. وسام ملاك، **النقود والسياسة النقدية الداخلية**–، دار المنهل للطباعة والنشر، 2000، لبنان.

8. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية(المفهوم والاهداف والادوات)**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005،القاهرة، مصر.

9. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، الطبعة الثانية، دار الشهاب، 1986، الجزائر.

10. خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، 2008،الاسكندرية، مصر.

11. عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الحامد، 2004، الاردن.

12. سليمان مجدي، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2002، الاقاهرة.

13. مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985،بيروت، لبنان.

14. محي الدين غريب، **اقتصاديات النقود والبنوك**،، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، القاهرة، مصر.

15. محمد ادريس، **السياسة النقدية**، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021.

16. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليوروا**،، مؤسسة شباب الجامعة 2000، الإسكندرية، مصر.

17. العصار رشاد، الحلبي رياض، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، عمان، الاردن.

18. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية، 2013.

19. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.

20. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية الداخلية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

21. اياد عبد الفتاح النسور، **اساسيات الاقتصاد الكلي**،ط2، دار الصفاء، عمان،الاردن، 2014.

22. جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي**، ط1، الخلدونية، الجزائر، 2007.

23. رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

24. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

25. زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

26. دحمان بن عبد المفتاح، "**محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج صندوق النقد الدولي**"، دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خروبة، الجزائر،)1997.

27. محمود فوزي ابو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

28. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003،

29. الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.

30. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ التحليل الكلى**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

31. هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009،عمان،الاردن.

32. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، 2014، الإسكندرية، مصر.

33. زينب عوض الله وأسامة محمد الغولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003.

34. حسام داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2011.

35. ناظم الشمري، ومحمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر، عمان الأردن، 2009.

36. إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،، 2013، عمان الأردن.

37. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، **النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013.

38. كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، عمان الأردن.

39. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي،2014، الإسكندرية، مصر.

40. بلعزوز بن علي، **محاضرات في السياسات والنظريات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الجزائر.

41. محمد ألمان الشريف، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،2003 الجزائر.

42. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، الطبعة الأولى، دار وائل، 2010.

43. إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والنشر، 1996 بيروت، لبنان.

44. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى مؤسسة شباب الجامعة، 2000، مصر.

45. إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية،-2000، مصر.

46. أحمد زهير شامية وآخرون، **النقود والمصارف الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، 2013، القاهرة، مصر.

47. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، الجزائر.

48. سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، بيروت، لبنان.

49. القانون (62-144) المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، الجريدة الرسمية، العدد العاشر، الصادرة في 28 ديسمبر 1962.

50. المواد من 41 الى 58 من القانون (62-144) المتضمن انشاء البنك المركزي وانشاء القانون الأساسي.

51. الموقع الرسمي لبنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/html/present.htm،.

52. المادة 09 من الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية، العدد الثاني والخمسون، الصادر 27 أوت 2003.

53. المادة رقم 39 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

54. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان الامطبوعات الجامعية، ط2، 2003، ص 220.

55. المواد 46 49 50 و62 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

56. المادتان 45 و62 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

57. حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009.

58. الموقع الرسمي لبنك الجزائر: تم الاطلاع عليه بتاريخ: 16-05-2023.

59. http://www.bank-of-algeria.dz/html/present.htm.

60. يحوصى مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90/10 والأمر 03/11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد السادس عشر، المركز الجامعي بشار.

61. المادة 32 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض.

62. عزوز علي، حول قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإصلاح النظام المصرفي 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، ص:14.

63. المادتان 42 و43 من الأمر (11-03) قانون النقد والقرض.

64. القانون رقم (92-02) المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها الجريدة الرسمية، العدد الثامن، المؤرخ في 07 فيفري 1993.

65. القانون رقم (92-03) المؤرخ في 03 جويلية 1992 المتعلق بإنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة.

66. كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

67. محمد إبراهيم عبد الرحمن، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

68. ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان – الأردن، 2009.

69. أحمد التيهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2013.

70. بلعزوز بن علي، محاضرات في السياسات والنظريات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

71. وليد العايب ولحلو بخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسين العصرية، بيروت – لبنان، 2013.

72. محمد ألمان الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

73. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

74. طارق بلهاشمي، **الإصلاحات المصرفية في الجزائر**، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جانفي 2005.

75. زكريا دمدوم، "**الإصلاحات الراهنة في الإقتصاد الجزائري 2000/1990 دراسة تحليلية**"،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي)، جامعة الجزائر، 2001-2002.

76.الأمر رقم 71 – 47 المؤرخ في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض. الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة في عام 1997.

77.أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

78.الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.

79.قانون رقم 86 – 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادرة في عام 1986.

80.بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

81.سامية نزالي، "**التأهيل المصرفي للخوصصة، دراسة حالة الجزائر**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

82.وهيبة خروبي، "**تطوير الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

83.قانون رقم 88 – 06 في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86 – 12 المتعلق بالبنك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في عام 1988.

84.فائزة لعرافي، "**مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التحارية وعلوم التسيير)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013.

85.محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.

86.مجلة آفاق اقتصادية،العدد 05،جامعة البليدة، سبتمبر2005.متاحة على الموقع الإلكتروني : http://www.univ-blida2.dz/wp-content تاريخ الإطلاع 2023/05/20، على الساعة: 13:45.

87.رشيد بوعافية، "**الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، الآفاق والتحديات"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية بنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة سعد دحلب البليدة، أكتوبر 2005.

88. بشير عامر، "**تحديث البنوك التجارية – دراسة حالة الجزائر –**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود، مالية، بنوك، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيي)، جامعة اسعد دحلب، لبليدة، 2005.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Dr, Hocine Benissaad, **la refonte de la loi sur le monnie et le crédit**.

2. BORDES Christian, **la politiquemonnaitaire, ED la Découverte**, paris, 2007.

3. MICHELLE-de mourgues, la monnaie – **système financière et théorie monétaire**, 3eme édition, Economica, 1993